

# المراقب الاقتصادي



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



البنك المركزي  
للإحسان، الفلسطيني



MAS  
معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي

عدد 78 / 2024

المحرر: د. نعمان كنفاني  
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:  
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
- د. شاكر ضرور - سلطة النقد الفلسطينية  
- د. بشار أبو زعور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
ص. ب. 19111 ، القدس و.ص. ب. 2426 ، رام الله  
تلفون: 4 / 2987053 - 2- 970 +  
فاكس: 2987055-2-970+  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص. ب. 1647 ، رام الله  
تلفون: 2982700-2-970+  
فاكس: 2982710-2-970+  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية  
ص. ب. 452 ، رام الله  
هاتف: 2415251-2-970+  
فاكس: 2415310-2-970+  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
ص. ب. 4041 ، البيرة - فلسطين  
هاتف: 2946946-2-970+  
فاكس: 2946947-2-970+  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:

<https://mas.ps/en/publications/8927.html>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2024

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تشرين الثاني 2024

## المحتويات

### القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2024

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 3
3. المالية العامة 5
4. القطاع المصرفي 6
5. القطاع المالي غير المصرفي 8
6. الأسعار والتضخم 9
7. الاستيراد والتصدير 11

### القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. تخفيض التصنيف الائتماني للسندات  
السيادية في إسرائيل: المسببات  
والنتائج المتوقعة 12
2. فائض الشيكال في النظام المصرفي  
الفلسطيني 17
3. سوق توزيع الغاز في فلسطين:  
البنية والمشكلات 19

## تقديم

### استمرار مسلسل التدمير الاقتصادي- الاجتماعي

استمر المشهد الحربي، الذي لا يوحى بسوى المزيد من النكبات والمآسي، بالطغيان على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالدمار البشري والاقتصادي والمادي غير المسبوق الذي حل بقطاع غزة فاق حدود الحصر العينية والإحصائية. فيما أدى استمرار الخناق على الضفة الغربية، إلى تكبيل النشاط الاقتصادي وإلى تعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي، وانحسار الدخل، وعدم توازنه مع تكاليف الحياة.

كما هو الحال منذ بدء العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعد العدد 78 من المراقب الاقتصادي ليستعرض آثار الصدمات المتتالية وعدم اليقين، وصعوبة تطبيق المعايير القياسية الاعتيادية المتبعة عند تحليل الأداء الاقتصادي الربعي. أمام ما يندر بخطر إبادة الاقتصاد الفلسطيني، تعجز الأرقام والتحليل من نقل صورة كاملة لما يجري على الأرض. رغم قتامة المشهد، يتابع المراقب الاقتصادي مهمته في التركيز على ما هو أهم وأحدث في الأداء الاقتصادي، الشاهد الأمين والموثوق للتاريخ الاقتصادي الفلسطيني الحديث، كما كان دائماً خلال السنوات الثلاثين منذ انشاء ماس.

يرصد القسم الأول من المراقب التطورات الاقتصادية في الربع الثاني من العام 2024، تشير البيانات الربعية، إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي (أساس سنوي)، رافقه ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم. كما أكدت البيانات الربعية على الفجوة الواسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، والاختلالات في مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. فلم يعد يخفى كيف أدى تركيز الاستثمارات في القطاعات الخدمية والإسكان إلى انحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي

في هذا العدد من المراقب، تناقش ثلاث صناديق أبرز التطورات على الساحة الاقتصادية والمحلية. يتناول الصندوق الأول، الأسباب الكامنة وراء قيام وكالات الائتمان بتخفيض التصنيف الائتماني للديون السادية الإسرائيلية، وتداعيات ذلك على الاقتصاد الإسرائيلي. أما الصندوق الثالث لخص نتائج دراسة حديثة أصدرها المعهد بعنوان واقع سوق الغاز في فلسطين.

نتوجه بالتقدير للشركاء الثلاث القائمين على دعم وإعداد المراقب الربعي، ولفريق البحث على أعلى إسهاماتهم العلمية ولمتابعته الدقيقة لمجريات الاقتصاد الفلسطيني ولأبرز تطوراتها الحديثة

رجا الخالدي

مدير عام ماس



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني



معهده أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

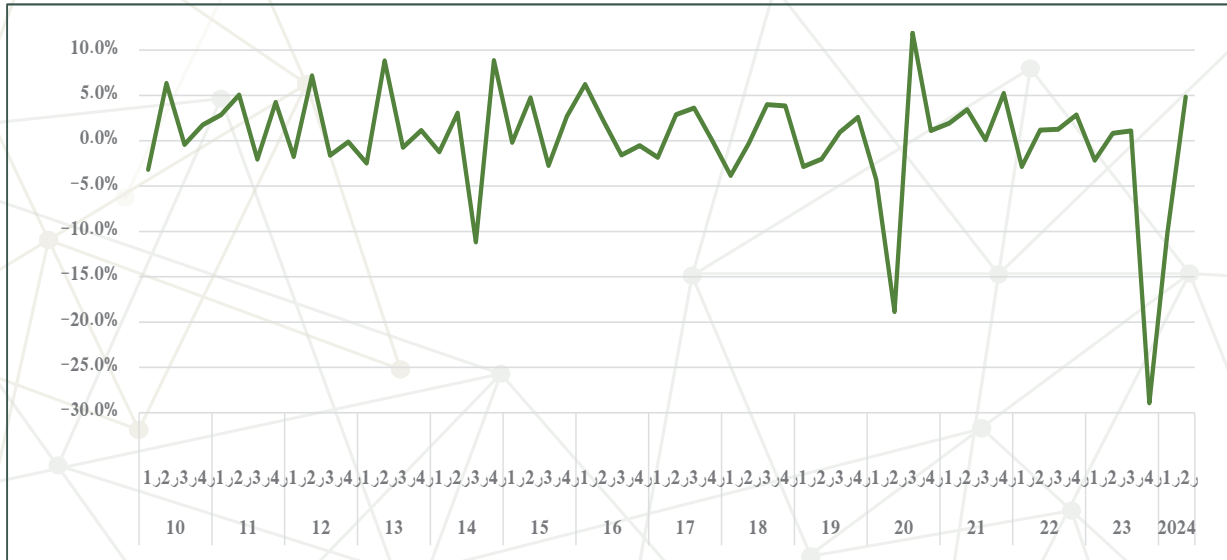
## القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2024

### 1- الناتج المحلي الإجمالي

في إسرائيل تراجعاً حاداً خلال الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع الربع المناظر من العام 2023. على مستوى المنطقة، في قطاع غزة، أدى التدمير الواسع إلى تراجع حاد في قيمة الناتج المحلي بمعدل 85.9% في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع الربع المناظر. أما في الضفة الغربية، فقد شهدت قيمة الناتج المحلي في الربع الثاني من العام 2024 تراجعاً ملحوظاً بمعدل 22.0%، مقارنة مع الربع المناظر أيضاً. وأدى هذا التراجع إلى تآكل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 33% خلال الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع الربع المناظر، ليصل إلى 512 دولاراً، بواقع 863.2 دولار في الضفة (1,130.1 دولار في الربع المناظر)، و40.6 دولار فقط في القطاع (290.0 دولاراً في الربع المناظر).

تشير بيانات الحسابات القومية الربعية إلى استمرار تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالتداعيات السلبية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وإلى استمرار تسجيله مستويات ركود غير مسبوقة منذ سنوات طويلة. أدى استمرار التدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب استمرار تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني 2024 بمعدل 32.2%، مقارنة مع الربع المناظر، ليصل إلى 2,689.8 مليون دولار بالأسعار الثابتة. يوضح الشكل 1 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساساً إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل الاعتداءات الإسرائيلية، وتحويلات المقاصة، والمساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). وقد شهدت تحويلات المقاصة وتحويلات العمالة الفلسطينية

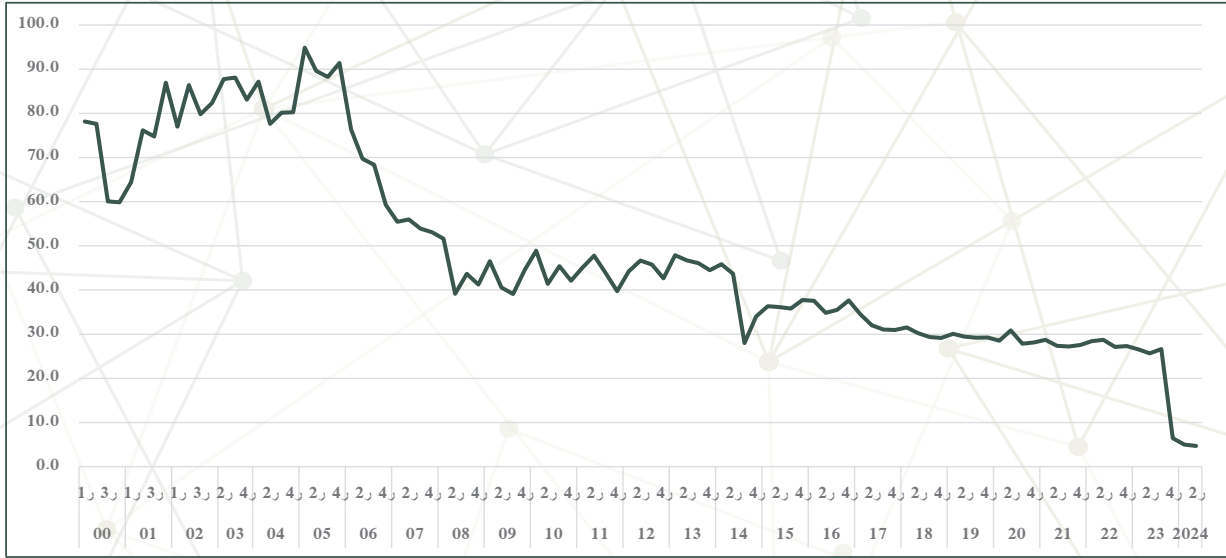
شكل 1: معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010-2024 حسب الربع (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)



بات دخل الفرد في القطاع يشكل أقل من 5% من دخل الفرد في الضفة، مقارنة مع 27% عشية الحرب الإسرائيلية على القطاع (انظر الشكل 2). يشير التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي، الذي يرصد آثار الحرب على الأراضي الفلسطينية، إلى أن استمرار تدهور دخل الفرد أدى إلى تراجع الأراضي الفلسطينية إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، بعد أن كانت قبل الحرب في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

أدى التراجع الحاد في الناتج المحلي في قطاع غزة إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني إلى 3%، وبالتالي إلى اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. تعزى نزعة الانخفاض إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في القطاع، وبخاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بينهما، بحيث

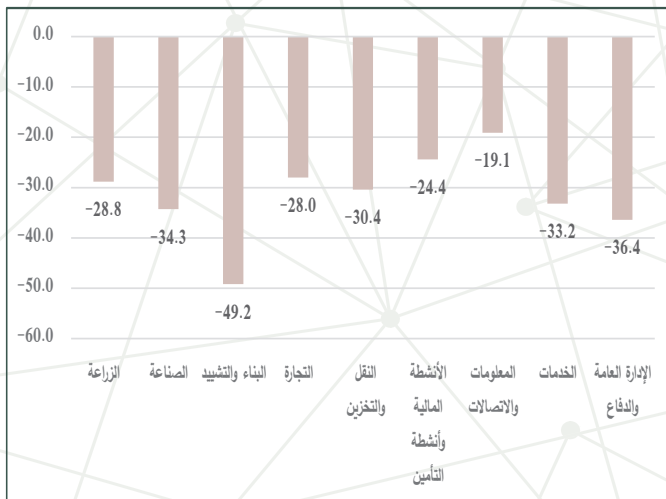
شكل 2: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الأعوام 2000-2024 حسب الربع (%)



87%) كما شهد الإنفاق العام تراجعاً مماثلاً للاستهلاك الخاص (تراجع بنسبة 37.8%) بسبب استمرار إسرائيل اقتطاع نسب عالية من أموال المقاصة. كما شهد كل من الاستثمار والتصدير تراجعاً بنسبة 37.1%، و20.8% على الترتيب خلال فترة المقارنة نفسها. وأدى التراجع في الاستهلاك الخاص والعام إلى تراجع كبير في المستوردات بنسبة 39.7% (انظر الجدول 1)، وهو ما أدى بدوره، إلى تقليص الفجوة التاريخية في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار، وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً. إذ كان الطلب المحلي أعلى بنحو 37.9% عما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع 49.7% في الربع المناظر من العام 2023.

بلغت نسبة الاستثمار 24.7% من الناتج المحلي في الربع الثاني من العام 2024. وتراوح هذه النسبة حول 24-28% في معظم

شكل 3: التراجع في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني 2024 مقارنة مع الربع المناظر 2023 (%)



يسجل التقرير الأخير للبنك الدولي التدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية، ما نتج عنه توسع دائرة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة الذي أصبح جل سكانه فقراء يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي (محافظات شمال غزة تعاني من مجاعة تامة) وبحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ويضيف التقرير أن الانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر (المدى القصير) في الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2024 لتصل إلى 28%، وهو يعادل ضعف نسبة الفقر التي كانت سائدة في الضفة مع نهاية العام 2023.

يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. جاء الانكماش الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع الربع المناظر، نتيجة انتكاس حاد في جانبي الطلب والإنتاج. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد الربع الثاني من العام 2024 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وكان التراجع حاداً في القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية على حد سواء. وطراً التراجع الأكبر في نشاط البناء والتشييد (تراجع بنسبة 49.2%)، ونشاط الإدارة العامة والدفاع (تراجع بنسبة 36.4%)، ونشاط الصناعة (تراجع بنسبة 34.3%)، وأنشطة الخدمات (تراجع بنسبة 33.2%)، في حين كانت كل من الأنشطة المالية والتأمين ونشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدنى الأنشطة تراجعاً (انظر الشكل 3).

أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص تراجعاً ملحوظاً بنسبة 37.7% في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع الربع المناظر، بسبب التراجع الكبير في تعويضات العاملين في إسرائيل (تراجع بنسبة

### جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين الربعين المتناظرين (%)

التغير في الاستخدام النهائي	النمو (%)	المساهمة في النمو (%)
التغير في الاستهلاك الخاص	(37.7)	(38.4)
(+) التغير في الاستهلاك العام	(37.8)	(8.1)
(+) التغير في الاستثمار	(37.1)	(9.8)
(+) التغير في الصادرات	(20.8)	(4.0)
(-) التغير في الواردات	(39.7)	(26.8)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(75.6)	1.2
الناتج المحلي	(32.3)	(32.3)

\* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

بنسبة 16.5% من الناتج المحلي، مقارنة مع 30.3% في الربع المناظر. ويلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 3.4% من إجمالي الدخل المتاح، مقارنة مع 12.6% في الربع المناظر من العام 2023 (انظر الجدول 2).

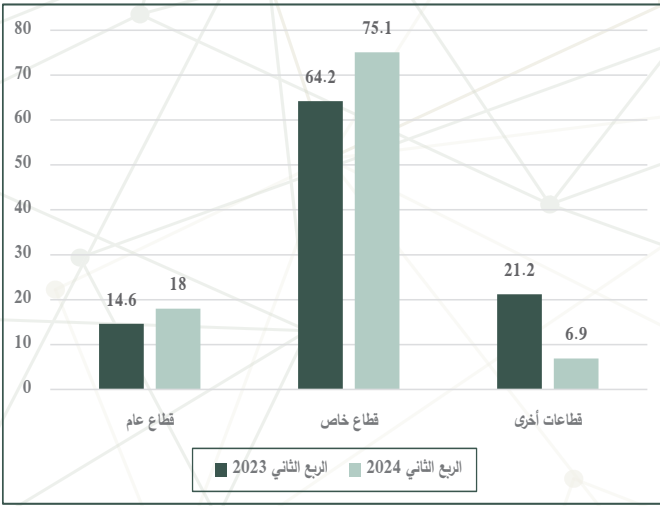
### جدول 2: الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية في العامين 2023 و2024 حسب الربع (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2024		2023	
	ر1	ر2	ر3	ر4
الناتج المحلي الإجمالي	3,941.3	3,974.3	4,017.7	2,855.7
صافي الدخل من الخارج	722.3	688.6	820.9	69.4
- صافي تعويضات العاملين	694.7	657.1	748.2	76.7
- صافي دخل الملكية	27.6	31.5	72.7	-7.3
الدخل القومي الإجمالي	4,663.6	4,662.9	4,838.6	2,925.1
صافي التحويلات الجارية من الخارج	484.2	516.4	531.8	263.1
الدخل القومي المتاح الإجمالي	5,147.8	5,179.3	5,370.4	3,188.2

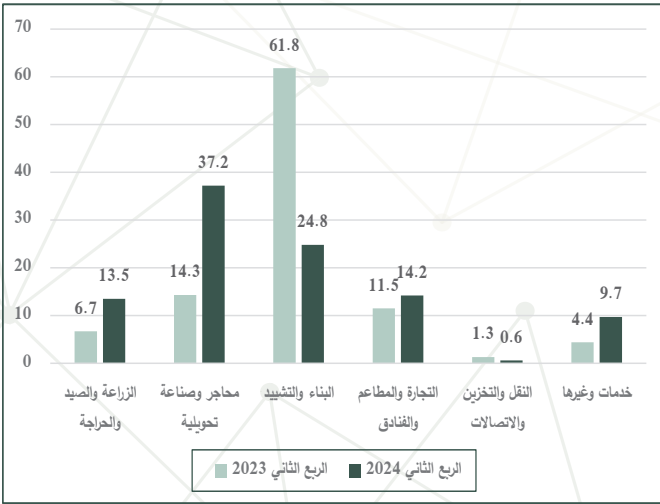
## 2- سوق العمل

- ما زال سوق العمل في الضفة الغربية يتأثر بشكل سلبي بإجراءات الخناق الإسرائيلي على محافظات الضفة، وفرض قيود على التواصل بينها، ومنع العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها في إسرائيل بعد قرار الحكومة الإسرائيلية حظر دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية فقط، نظراً لأن سوق العمل في قطاع غزة تعرض لتدمير شامل بسبب العدوان الإسرائيلي<sup>1</sup>.
- 1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اكتفى برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، وذلك لأن الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أدى إلى آثار سلبية ضخمة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. بالتالي، فإن المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة
- نسبة المشاركة: هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2024 نحو 45.6%؛ بواقع 72.6% لدى الذكور، و17.6% عند الإناث.
- عدد العاملين: انخفض العدد الكلي للعاملين في الضفة الغربية بنسبة 22.2% بين الربع الثاني من العام 2024 والربع المناظر ليصل إلى 675.7 ألف فرد. وتوزع هؤلاء بين: 75.1% في القطاع

شكل 1: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب القطاع (%)



شكل 2: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل (%)



- الحد الأدنى للأجور: يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكلاً. إلا أن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت نحو 17% (41 ألف عامل) في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع 14% في الربع المناظر (43 ألف عامل)، بمتوسط أجر شهري يعادل 1,443 شيكلاً في الربع الثاني من العام 2024 مقارنة مع 1,385 شيكلاً في الربع المناظر.

الخاص، 18.0% في القطاع العام، 4.0% في إسرائيل والمستعمرات، 2.9% في القطاع الأهلي (انظر الشكل 1). يعزى تراجع عدد العاملين بمقدار 192.9 ألف عامل بين الربعين المتناظرين على الانخفاض الحاد في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 82.9%. كما طرأ، أيضاً، انخفاض في عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية) بنسبة 8.5%.

- العمالة في إسرائيل والمستعمرات: بلغ عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات 27.3 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2024 (51% منهم يعملون في المستعمرات). وتوزع هؤلاء بين 52.4% يعملون بتصريح، و26.0% بدون تصريح، و21.6% من حملة الهوية الزرقاء. وانعكس تراجع العمالة من الضفة في إسرائيل والمستعمرات في انخفاض نسبة العاملين هناك إلى إجمالي العاملين في الضفة الغربية من نحو 18.4% في الربع الثاني من العام 2023 إلى 4.0% في ربع السنة الراهن. يظهر الشكل 2 تغييراً ملحوظاً في التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام. يلاحظ التراجع في نسبة العاملين في نشاط التشييد والبناء، وارتفاع نسبة العاملين في الصناعة.
- البطالة: بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 31.1% في الربع الثاني من العام 2024، وهذا أقل بمقدار 4.1 نقطة مئوية عن الربع السابق، لكنه بالمقابل أعلى بمقدار 17.7 نقطة مئوية عن الربع المناظر 2023 (انظر الجدول 1). بلغ معدل البطالة لدى فئة الشباب (19-29 سنة) الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى، نحو 39%؛ بواقع 23% لدى الذكور، مقابل 55% لدى الإناث.

جدول 1: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية (%)

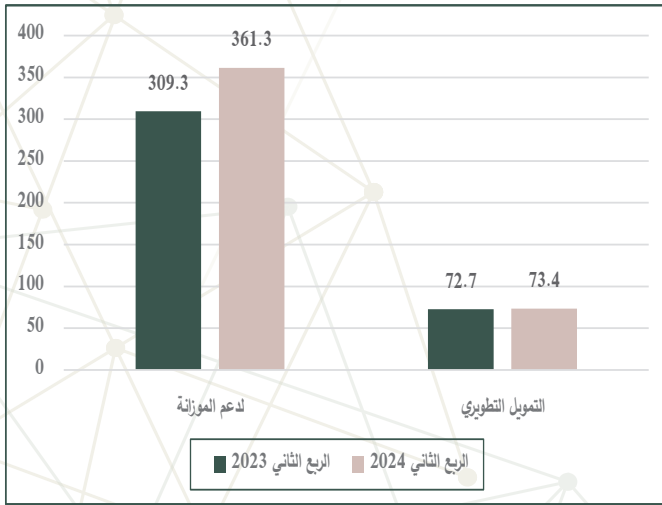
الضفة الغربية	ر، 2024	ر، 2024	ر، 2023
الضفة الغربية	31.1	35.2	13.4
- الذكور	31.4	35.6	10.5
- الإناث	29.8	33.5	24.7

- الأجور: وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 136.4 شيكل في الربع الثاني من العام 2024 (مستوى الأجور نفسه في الربع المناظر). وتباين هذا المتوسط بين 198.2 شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات، و92.2 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة يعادل 62.1% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 325.3 شيكل لعمال البناء والتشييد، و91.4 شيكل لعمال الزراعة.

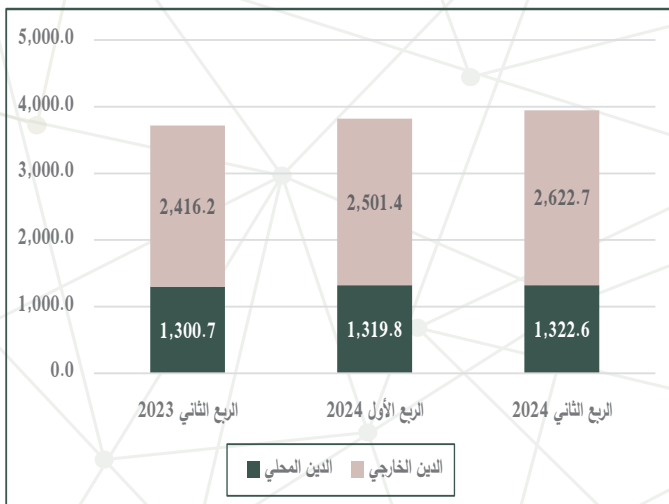
### 3- المالية العامة

كما شهد الإنفاق التطويري الفعلي انخفاضاً خلال فترة المقارنة إلى حوالي 116.5 مليون شيكل، نزولاً من نحو 142 مليون شيكل في الربع الثاني من العام 2023. وشكلت النفقات العامة الفعلية (أساس نقدي) ما نسبته 67.4% من النفقات المستحقة (أساس التزام)، التي بلغت حوالي 4.8 مليار شيكل خلال هذا الربع. **الفائض/العجز المالي:** تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الثاني من العام 2024، حقق الرصيد الكلي للموازنة، قبل المنح والمساعدات الخارجية، عجزاً يقدر بنحو 1.5 مليار شيكل على أساس الالتزام. وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 1.1 مليار شيكل. **الدين العام الحكومي:** ارتفع الدين العام الحكومي، مقوماً بالدولار، نهاية الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 3.2%، و6.1% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.9 مليار دولار (ما يعادل نحو 14.9 مليار شيكل). وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 66.5%، مقابل 33.5% للدين الحكومي الخارجي (انظر الشكل 2).

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الثاني 2023 والثاني 2024 (مليون شيكل)



شكل 2: الدين العام الحكومي موزع بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)



**الإيرادات العامة:** بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني من العام 2024 حوالي 2.4 مليار شيكل، مقارنة مع حوالي 4.1 مليار شيكل خلال الربع المناظر من العام 2023. ويمثل هذا المبلغ نحو 50.5% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام). ويعزى التراجع في الإيرادات إلى انخفاض إيرادات المقاصة خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 67.1% مقارنة مع الربع المناظر، لتبلغ حوالي 0.8 مليار شيكل (نحو ما يقارب 40% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الربع). ونتج هذا الانخفاض الحاد وغير المسبوق في إيرادات المقاصة نتيجة استمرار قرصنة الأموال والحجوزات الإسرائيلية الجائرة وغير القانونية، وهو ما يهدد استدامة المالية العامة. من ناحية ثانية، انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 7.7% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل (انظر الجدول 1). أما المنح والمساعدات الخارجية، فقد ارتفعت خلال الربع الثاني من العام 2024 إلى حوالي 434.7 مليون شيكل، مقارنة مع 382 مليون شيكل في الربع المناظر من العام 2023 (انظر الشكل 1). **النفقات العامة:** انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 33.2% مقارنة بالربع المناظر، ليلعب حوالي 3.2 مليار شيكل (انظر الجدول 1). ونتج هذا عن انخفاض فاتورة الأجور والرواتب الفعلية بنسبة 43.1% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. كما انخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 35.1% خلال فترة المقارنة، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل. بالمقابل، ارتفع بند صافي الإقراض خلال الربع الثاني من العام 2024 إلى حوالي 480.4 مليون شيكل، مقارنة مع حوالي 330.5 مليون شيكل في الربع المناظر.

جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي) في الربعين الثاني 2023 والثاني 2024 (مليون شيكل)

البند	الربع الثاني 2023	الربع الثاني 2024
مجموع الإيرادات	3,679.9	1,965.5
إيرادات المقاصة	2,410.5	793.9
إيرادات ضريبية	866	768.7
إيرادات غير ضريبية	329.3	350.7
متحصلات مخصصة	87.5	64
الإرجاعات الضريبية (-)	13.4	11.8
مجموع النفقات	4,793.1	3,203.0
الأجور والرواتب	2,330.4	1,326.8
غير الأجور	1,848.7	1,198.9
صافي الإقراض	330.5	480.4
مدفوعات مخصصة	141.5	80.4
إنفاق تطويري	142	116.5
الرصيد قبل المنح والمساعدات	-1,113.2	-1,237.5



## 4- القطاع المصرفي<sup>1</sup>

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

	2024		2023		
	ر2	ر1	ر4	ر3	
القطاع العام	2,558.1	2,317.2	2,431.1	2,040.8	2,378.6
العقارات والإنشاءات	2,356.1	2,388.5	2,406.2	2,360.1	2,366.3
التعدين والصناعة	665.1	687.7	696.2	683.8	668.4
التجارة	1,935.8	2,031.7	2,060.4	1,996.6	1,961.1
الخدمات	1,095.6	1,109.5	1,095.3	1,075.7	1,136.6
تمويل شراء السيارات	444.3	499.2	519.2	491.9	451.2
تمويل السلع الاستهلاكية	1,378.9	1,284.1	1,263.6	1,302.3	1,357.0
أخرى في القطاع الخاص*	1,421.9	1,410.2	1,510.9	1,438.4	1,369.1
المجموع	11,855.7	11,728.1	11,982.9	11,389.5	11,688.3

\* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

جدول 2: توزيع ودائع الجمهور

	2024		2023		
	ر2	ر1	ر4	ر3	
الجهة	604.3	615.8	630.1	554.1	560.4
المودعة	17,004.3	17,073.2	16,958.9	16,220.2	16,261.5
المنطقة	15,103.9	15,443.6	15,549.0	15,160.7	15,207.4
نوع	2,504.70	2,245.4	2,040.0	1,613.6	1,614.5
الوديعة	7,066.7	7,005.0	6,992.9	6,428.3	6,486.0
العملة	5,868.7	5,963.5	5,901.5	5,753.1	5,763.6
	4,673.2	4,720.5	4,694.6	4,592.9	4,572.3
	6,348.7	6,357.8	6,103.4	5,483.1	5,757.1
	7,856.4	7,879.4	8,052.9	7,875.6	7,473.9
	3,007.7	3,061.0	3,029.2	3,065.6	3,220.4
	395.8	390.8	403.4	350.0	370.5
	17,608.6	17,689.0	17,589.0	16,774.3	16,821.9

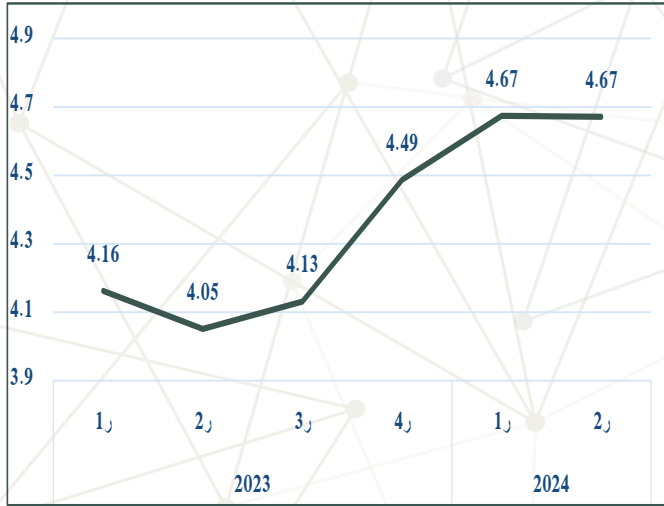
لتشكل 45% من ودائع العملاء. كما ارتفعت الودائع بالدولار بنسبة 10.3%، إلى 36% من إجمالي الودائع، في حين تراجعت الودائع بالدينار بنسبة 6.6%، لتتخفف أهميتها النسبية من إجمالي الودائع إلى حوالي 17%. أما على المستوى الجغرافي، فتشير البيانات إلى انخفاض قيمة ودائع العملاء في الضفة الغربية بشكل طفيف (0.7%) مقارنة بقيمتها قبل عام، لتصل إلى 15.1 مليار دولار. ولكن حصتها من إجمالي الودائع انخفضت

إجمالي الموجودات: بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين حوالي 23.0 مليار دولار نهاية الربع الثاني من العام 2024، وهذا يمثل ارتفاعاً بمعدل 5.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2023. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة معظم بنود أصول المصارف، باستثناء التراجع في بند النقدية. إذ ارتفعت أصول المصارف المحلية (سبعة مصارف بواقع 255 فرعاً ومكتباً) بنحو 8.7%، لتبلغ 14.0 مليار دولار، أو ما يعادل 61% من إجمالي أصول المصارف. في حين بقيت أصول المصارف الوافدة (ستة مصارف بواقع 131 فرعاً ومكتباً)، مستقرة عند حوالي 8.9 مليار دولار (39% من إجمالي أصول المصارف).

● **التسهيلات الائتمانية:** نمت محفظة التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 1.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2023، لتصل إلى 11.9 مليار دولار (انظر الجدول 1). ويمثل هذا ما يقارب نصف إجمالي موجودات القطاع المصرفي، و67% من ودائع العملاء. وجاء النمو في التسهيلات الائتمانية نتيجة ارتفاعها لصالح القطاع العام بشكل رئيس، التي نمت بمعدل 7.6% خلال الفترة. وعلى ذلك وصل إجمالي التمويل الممنوح للحكومة إلى حوالي 2.6 مليار دولار، وهو ما يستقطع نحو 21.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، فبقيت مستقرة عند 9.3 مليار دولار، مستقطعة 78.4% من إجمالي التسهيلات. وقد تباينت التغيرات على مستويات القطاعات الاقتصادية المستفيدة من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، فارتفعت تلك الممنوحة لقطاعات تمويل السلع الاستهلاكية، وتطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى زيادة في قروض تمويل الاستثمار بالأسهم. في حين شهدت قطاعات العقارات والإنشاءات، والتجارة، والصناعة والتعدين، والخدمات، وتمويل شراء السيارات، تراجعاً بمستويات متفاوتة في قيمة تسهيلات القائمة. أما بحسب العملة، فتشير البيانات إلى ارتفاع التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكال بشكل رئيس، وبنسبة 3.4% على المستوى السنوي (بين الربعين المناظرين)، لتبلغ 5.7 مليار دولار، متأثرة بارتفاع القروض الممنوحة للحكومة التي غالبيتها بالشيكال، إضافة إلى ارتفاع التسهيلات الممنوحة بالدولار بشكل طفيف (0.6%) لتصل إلى 4.8 مليار دولار. من جهة أخرى، استمرت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الأردني بالتراجع، وبحوالي 2.6%، خلال الفترة ذاتها، لتبلغ 1.1 مليار دولار.

● **ودائع العملاء:** ارتفعت القيمة الإجمالية لودائع العملاء في نهاية الربع الثاني من العام 2024 بمعدل 4.7% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يمثل نحو 77% من إجمالي التزامات المصارف (انظر الجدول 2). ارتفعت الودائع بالشيكال بمعدل 5.1%،

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)



السنوي، ليصل إلى 2.86%. كما ارتفع على الودائع الآجلة على الدينار بنحو 65 نقطة أساس، ووصل إلى 2.74% نهاية حزيران 2024، إضافة إلى ارتفاع العائد على الودائع الآجلة بعملة الشيكال بحوالي 52 نقطة أساس، ليبلغ 2.75% في نهاية الربع الثاني من العام 2024. وفي المقابل، بقي المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بعمليتي الدولار والدينار مستقرًا عند مستواه قبل عام، عند حوالي 6.3% للقروض بالدولار، و6.1% للقروض بالدينار. في حين استمر متوسط أسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالشيكال بالتراجع، وبحوالي 40 نقطة أساس، ليبلغ 6.6% في نهاية الربع الثاني من العام 2024. وفي المحصلة، أدت هذه التغيرات إلى استمرار تراجع هامش سعر الفائدة على الودائع والقروض (الفرق بين متوسط أسعار الفائدة على القروض والودائع) على جميع العملات، لتبلغ نحو 3.89 نقطة على الشيكال، و3.41 نقطة على الدولار، و3.33 نقطة على الدينار الأردني.

بأربع درجات مئوية (من 90% إلى 86%) خلال العام. بالمقابل، ارتفعت حصة الودائع في قطاع غزة إلى 14% من إجمالي الودائع. وجاء هذا نتيجة نمو وودائع العملاء في قطاع غزة بمعدل 55.1% لتصل إلى 2.5 مليار دولار. وكما ذكرنا في العدد السابق من المراقب، هناك ثلاثة أسباب وراء زيادة الودائع في قطاع غزة: (1) دفعت الحرب المستمرة في القطاع المواطنين إلى إيداع أموالهم في المصارف نظراً لكونه المكان الأكثر أماناً في ظل استباحة الاحتلال المناطق كافة، وصعوبة حمل الأموال والنزوح بها من مكان إلى آخر. (2) ارتفاع التحويلات المالية إلى قطاع غزة خلال فترة العدوان. (3) عدم قدرة الموظفين على سحب رواتبهم من المصارف مع تعرض فروع المصارف والمصارف الآلية للضرر الكلي أو الجزئي.

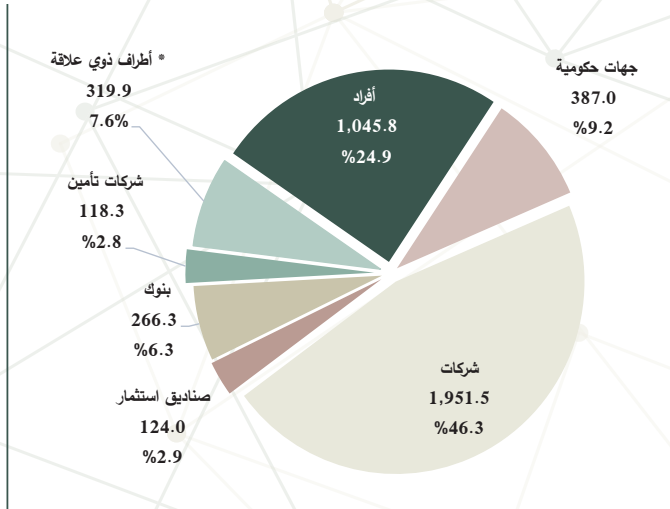
- **القروض المتعثرة:** بلغت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية الربع الثاني من العام 2024 نحو 553.8 مليون دولار، مرتفعة بمعدل 17.0% مقارنة بالربع المناظر. وتمثل القروض المتعثرة نسبة 4.67% من إجمالي قيمة القروض.
- **أرباح المصارف:** حققت المصارف دخلاً صافياً بلغ 69.4 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2024 مقارنة بنحو 165.8 مليون دولار نهاية الفترة المناظرة من العام السابق (تراجع بنسبة 58%). وجاء هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع نفقات القطاع المصرفي خلال الشهور الستة الأولى من العام بحوالي 24.7%، بتأثير ارتفاع المخصصات والهوامش المالية للتحوط ضد أية زيادة متوقعة في المخاطر الائتمانية. بالمقابل، تراجعت إيرادات القطاع المصرفي بنحو 1.0% خلال الفترة ذاتها.
- **أسعار الفائدة:** ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل نهاية الربع الثاني من العام 2024 على الودائع بجميع العملات (انظر الجدول 3). وبلغ الارتفاع على الودائع الآجلة بعملة الدولار حوالي 60 نقطة أساس على المستوى

جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

	الدينار		الدولار		الشيكال		
	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	
	6.09	2.08	6.30	2.26	7.03	2.23	الربع الثاني
2023	6.05	2.20	6.16	2.46	6.94	2.34	الربع الثالث
	6.40	2.26	6.30	2.68	7.17	2.87	الربع الرابع
2024	5.92	2.57	6.14	2.93	6.81	2.78	الربع الأول
	6.07	2.74	6.27	2.86	6.63	2.75	الربع الثاني

## 5- القطاع المالي غير المصرفي

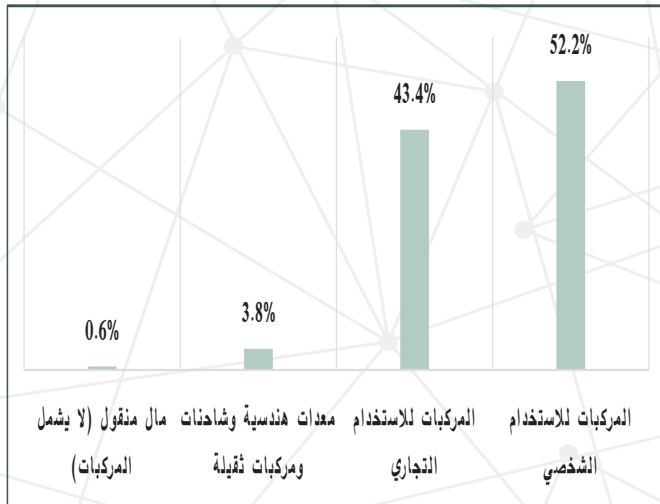
شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما في نهاية الربع الثاني 2024 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

● **قطاع التأجير التمويلي:** هناك 9 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال في نهاية الربع الثاني من العام 2024. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 21.2 مليون دولار، بواقع 380 عقداً، نهاية الربع الثاني من العام 2024. ويمثل هذا ارتفاعاً عن الربع السابق بما نسبته 26% في قيمة العقود، و23% في عددها. وبالمقارنة مع الربع المناظر (الربع الثاني، 2023) سجلت قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي انخفاضاً نسبته 38% و50% على التوالي. ويعزى الانخفاض في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي خلال السنة إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما تبعه من آثار اقتصادية سلبية أثرت على دورة الأعمال في الضفة الغربية، ومؤشرات الاستهلاك والاستثمار، ومعنويات المستثمرين لمختلف المنتجات المالية.

شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني 2024



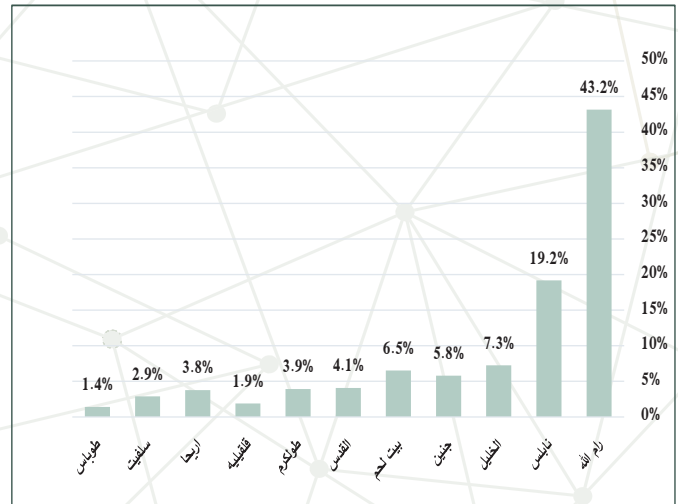
● **قطاع الأوراق المالية:** أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 524.9 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3% عن إغلاقه نهاية الربع السابق (الربع الأول، 2024) و20% مقارنةً بالربع المناظر (الربع الثاني، 2023). وشهد إجمالي أعداد الأسهم المتداولة ارتفاعاً بما نسبته 120% مقارنةً مع نهاية الربع السابق، و14% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر، في حين شهدت قيمة الأسهم المتداولة ارتفاعاً بما نسبته 117% مقارنةً مع نهاية الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 5% مقارنةً مع الربع المناظر. كما وصلت القيمة السوقية لأسهم البورصة نهاية الربع الثاني من العام 2024 إلى حوالي 4 مليارات دولار، وهذا يعادل ما نسبته حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (انظر الجدول 1). ويستفاد من الشكل رقم (1) أنّ حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 46% مقارنة بحصة الأفراد التي بلغت 25%.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	24.0	12.4	27.3
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	50.2	22.0	47.7
القيمة السوقية (مليون دولار)	5,047.2	4,320.8	4,215.7
عدد الصفقات	6,949	3,756	4,594
عدد جلسات التداول	57	62	54
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	29.0%	24.8%	24.2%

\* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2023، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية

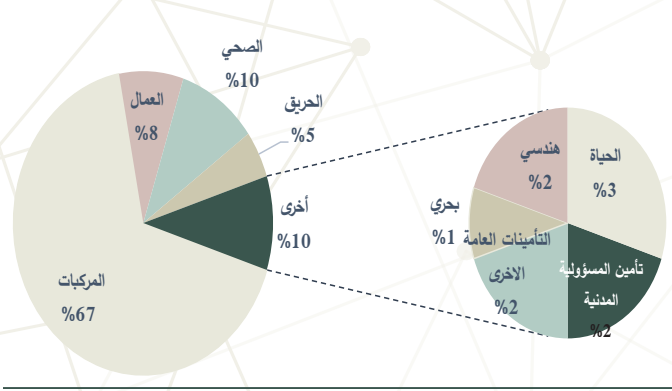
شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني 2024



جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني *2023	الربع الأول *2024	الربع الثاني *2024
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	214.86	105.86	193.37
إجمالي استثمارات شركات التأمين	298.77	292.38	282.23

شكل 4: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين في نهاية الربع الثاني من العام 2024



يوضح الشكل 4 أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 67% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من العام 2024

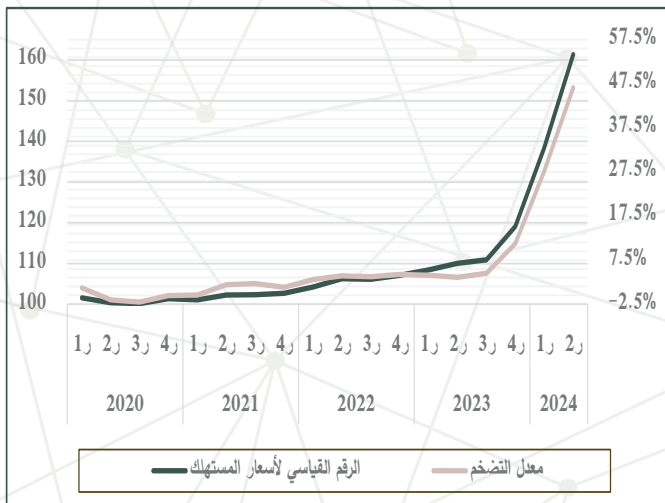
يلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 96%) من محفظة التآجير التمويلي في فلسطين. من جهة أخرى، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التآجير التمويلي في مدينة رام الله بما نسبته 43%، تليها مدينتا نابلس والخليل بما نسبته حوالي 19% و 7% على التوالي. ومن الملاحظ، أيضاً، أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة نتيجة عوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكلين 2، و3)

## قطاع التأمين:

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الثاني من العام 2024، وقد حققت المحفظة التأمينية انخفاضاً خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 10% مقارنة مع الربع المناظر، ويأتي ذلك في سياق إجماع الفئات الأكثر تضرراً من الحرب عن تجديد وثائق التأمين بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في الضفة، وكذلك التوقف التام لعجلة الإنتاج وتعطيل كامل الحياة الاقتصادية في قطاع غزة مع بدء الحرب الذي لا يزال مستمراً حتى تاريخه. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فقد بلغ 282 مليون دولار، تنصده الاستثمارات العقارية، بنسبة 48% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2024 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة) لا تشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو).

## 6- الأسعار والتضخم

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) (%) (سنة الأساس 2018)



سأهم الارتفاع في قيمة الدولار مقابل الشيكل بين الربعين المتناظرين (2.31%)، وارتفاع معدلات التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين، والتوترات في باب المنذب، وما رافقها من

- يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (وبخاصة الواردات من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، تبدل سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.
- ارتفع المتوسط العام للأسعار (معدل التضخم) في فلسطين بشكل ملحوظ بين الربع الثاني من العام 2024 والربع المناظر من العام 2023 (أي على أساس سنوي) ليصل إلى 46.6%. وللمقارنة، لم يزد معدل الارتفاع بين الربع الأول من العام 2024 والربع المناظر من العام 2023 على 27.7% (انظر الشكل 1). وهناك، بطبيعة الحال، تباين كبير في معدل التضخم بين شطري الوطن، إذ في حين بلغ المعدل 2.4% فقط في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة بالربع المناظر، وصل المعدل إلى مستوى غير مسبوق ليبلغ 217.8% في قطاع غزة. ولا يخفى أن هذا الارتفاع الحاد، الذي يرفع بشكل حاد، أيضاً، من تكاليف المعيشة في القطاع، جاء بسبب استمرار الحرب الإسرائيلية، وتقييد تدفق السلع الأساسية، وتدمير البنية التحتية والأراضي الزراعية.

## جدول 1: معدل التضخم في الربع الثاني 2024 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنقطة (أساس سنوي) (%)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.8	139.4	46.6
المشروبات الكحولية والتبغ	6.3	3,060.2	34.8
الأقمشة والملابس والأحذية	1.7	12.2	491.6
المسكن ومستلزماته	1.2	144.1	4.7
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.3	28.7	34.8
الخدمات الطبية	0.9	63.5	6.5
النقل والمواصلات	6.0	323.1	15.0
الاتصالات	(1.3)	0.4	40.4
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	6.4	3.7	(0.5)
خدمات التعليم	1.4	3.6	5.7
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.9	3.0	1.7
التأمين والخدمات المالية	4.0	(1.2)	0.7
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	0.3	14.5	2.1
معدل التضخم	2.4	217.8	46.6

\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

## جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملة المختلفة في الربع الثاني 2024 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية
الشيكل	(46.6)
الدولار	(44.3)
الدينار	(44.3)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

تباين التضخم بين الضفة والقطاع، فإن التراجع في القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار في قطاع غزة وصل إلى 215.5%. أما في الضفة الغربية، فقد تراجع القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار بمقدار طفيف (0.1%).

ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، في زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار، التي ارتفعت في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 3.9% مقارنة مع الربع المناظر. ويشير «تقرير التضخم» لسلطة النقد إلى أن ارتفاع تكلفة الواردات يعزز من ضغوط التضخم في الاقتصاد المحلي لاعتماده الكبير على استيراد السلع الأساسية.

يوضح الجدول 1، أن التضخم في الضفة جاء نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (باستثناء الاتصالات)، على رأسها السلع والخدمات الترفيهية والثقافية (6.4%)، والتبغ والمشروبات (6.3%)، والنقل والمواصلات (6.0%)، والتأمين والخدمات المالية (4.0%). وجاء التضخم في قطاع غزة، أيضاً، نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك. وكان الارتفاع الأعلى في أسعار التبغ، والنقل والمواصلات (323.1%)، والمسكن ومستلزماته (144.1%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (139.4%).

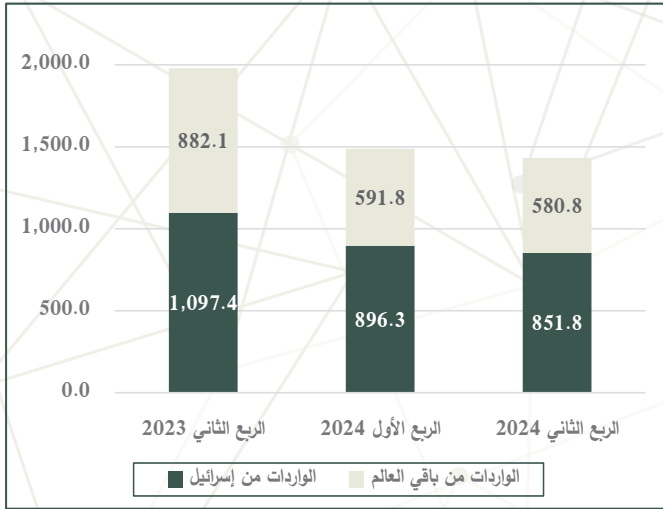
يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن انخفاض السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية خلال الربع الثاني من العام 2024 انعكس بشكل إيجابي على الضفة الغربية، حيث أدى إلى ارتفاع طفيف في مستويات الأسعار فيها. أما في القطاع، فقد شهدت الأسعار اتجاهات تصاعدياً معاكساً للتغيرات العالمية، بسبب اجتياح معبر رفح البري في أيار/مايو 2024، وتقلص المساعدات من سلع غذائية وأدوية وطاقية.

تتوقع سلطة النقد الفلسطينية استمرار ارتفاع مستويات الأسعار المحلية في الربع الثالث من العام 2024، ولكن بوتيرة أقل، ليبلغ نحو 49.5% (أساس سنوي). أما في مجمل العام 2024، فتشير تنبؤات سلطة النقد إلى أن معدل التضخم سيتراوح بين 38.6%-44.0%.

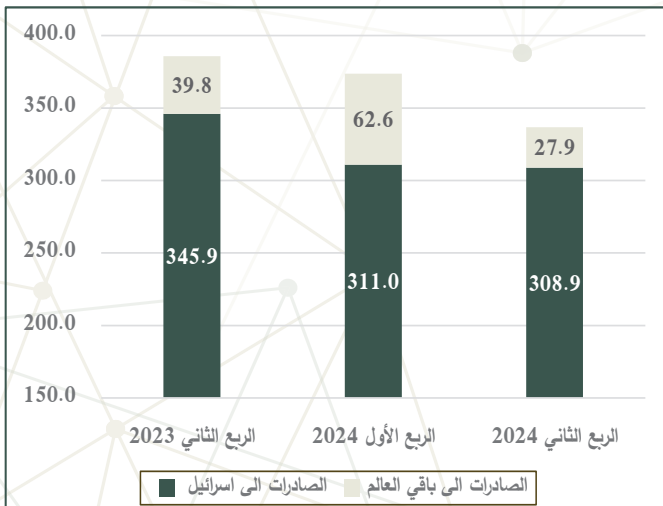
تطور القوة الشرائية: أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 46.6% بين الربع الثاني من العام 2024 والربع المناظر من العام 2023، إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل في الأراضي الفلسطينية بالنسبة نفسها. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 2.31% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل تكون قد انخفضت بنسبة 44.3% = (2.31%-46.6%) بالمتوسط في الأراضي الفلسطينية. وهذا، أيضاً، يعادل تقريباً التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظراً لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت (انظر الجدول 2). ونظراً إلى

## 7- الاستيراد والتصدير

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)



- تراجعت الواردات السلعية «المرصودة»<sup>1</sup> في الربع الثاني من العام 2024 بمقدار كبير (27.6%) مقارنة مع الربع المناظر من العام 2023 لتصل الى نحو 1,432.6 مليون دولار (انظر الشكل 1). استمر تأثر حركة الواردات في الأراضي الفلسطينية بتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بسبب الانحسار الكبير لمصدر دخل مهم للاستهلاك المحلي، وهو تعويضات العاملين في إسرائيل، بعد قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم السماح للعمالة الفلسطينية من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك عدم حصول موظفي القطاع الحكومي على رواتبهم كاملة، بسبب استمرار احتجاز أموال المقاصة.
- تراجعت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 12.7%، مقارنة مع الربع المناظر من العام 2023، ووصلت إلى 336.8 مليون دولار (انظر الشكل 2).
- على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت بمقدار 4 نقاط مئوية عن مستواها في الربع المناظر، لتصل إلى نحو 23.5%.
- جاء نحو 59.5% من الواردات في الربع الثاني من العام 2024 من إسرائيل، في حين ذهب 92% من الصادرات إليها.
- يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,095.8 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2024. وتحقق نصف إجمالي العجز من التجارة مع إسرائيل. وبلغت نسبة العجز السلعي نحو 35.2% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2024. ويجدر التنويه أن الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل يساهم في تحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية

## القسم الثاني: متابعات اقتصادية

### 1. تخفيض التصنيف الائتماني للسندات السيادية في إسرائيل: المسببات والنتائج المتوقعة

احتمال عدم قدرتها على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها، انخفضت تكلفة الاقتراض، وكانت هناك سهولة أكبر للدولة في الحصول على التمويل من الأسواق المالية، سواء المحلية أو الدولية

يأخذ التصنيف الائتماني للدول بالحسبان مجموعة من المؤشرات، أهمها، حالة الاستقرار السياسي والحالة الأمنية السائدة، وتأثير الحالة الأمنية على الأوضاع الاقتصادية، وبخاصة القدرة على سداد الديون، إضافة إلى التجارب السابقة للدولة مع الدائنين في مجال الاقتراض والفوائد المدفوعة في أوقاتها، والأصول التي تمتلكها الدولة

#### مستويات التصنيف

تميز وكالات التصنيف الائتماني في تصنيفها للديون بين الديون التي تستحق على المدى القصير، والديون المستحقة على المدى الطويل. ويعرض الجدول 1 مستويات التصنيف لدى وكالات التصنيف الثلاث فيما يتعلق بالديون المستحقة على المدى الطويل. يبدأ التصنيف بمستوى (AAA)، الذي يمثل أعلى التصنيفات الائتمانية، ويليه AA (وهو على ثلاث درجات)، ثم مستوى A، وبعده BBB، حتى الوصول إلى أدنى مستوى (D). ويعبر التقييم الأدنى عن وجود احتمالية كبيرة للتعثر والتخلف عن سداد الدين

#### تسلسل تخفيض تقييم الديون السيادية لإسرائيل

بعد بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بفترة قصيرة، باشرت وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث الكبرى (فيتش، ومودي، وستاندرد أند بور) بإصدار تحذيرات لإسرائيل بشأن عزمها على مراجعة تصنيفها الائتماني. ومع الشهر الخامس للحرب، وبدء ظهور التداعيات السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، وتوقعات اتساع العجز بالموازنة العامة، وارتفاع أعباء الدين، كانت شركة مودي هي الأولى من بين الوكالات التي قامت بتخفيض التصنيف السيادي لإسرائيل<sup>1</sup>. إذ أعلنت، في بداية شباط 2024، خفض التصنيف من مستوى A1 إلى مستوى A2، مع تنويه (نظرة مستقبلية) سلبية تعني أنه من الممكن خفض التصنيف مرة أخرى مستقبلاً في حال استمرار تراجع الأوضاع الأمنية والاقتصادية بسبب الحرب على قطاع غزة، واحتمال توسعها إلى جنوب لبنان. وخفض التصنيف هذا هو الأول من نوعه الذي تقوم به وكالة مودي منذ إدراج إسرائيل بالتصنيف

تعمق الآثار السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي مع استمرارها وتوسعها إلى جهات متعددة، ومع تعمقها كانت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى (فيتش، مودي، ستاندرد أند بور) تلوح في أكثر من مناسبة عن احتمالية خفض تصنيف الديون السيادية لإسرائيل، تحت تأثير أن استمرار الحرب وما ينجم عنها من ارتفاع في التكاليف الاقتصادية، من الممكن أن يؤدي إلى إضعاف قدرة إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها المالية. وأخيراً وقع المحظور، وفي سابقة غير معهودة قامت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث بتخفيض تصنيف الديون السيادية طويلة الأجل لإسرائيل. لا بل قامت وكالة مودي وستاندرد أند بورز بتخفيض تصنيف ديون إسرائيل أكثر من مرة خلال العام 2024.

سنتناول في هذا الصندوق الأسباب الكامنة وراء قيام وكالات الائتمان بهذه الخطوة، وتداعياتها على الاقتصاد الإسرائيلي. كما سنخرج، باختصار، على أبرز التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، ونتطرق في نهاية الصندوق إلى تناول توقعات وكالات التصنيف الائتماني لمستقبل هذا الاقتصاد. لكن قبل استعراض هذه الجوانب، سنلقي لمحة سريعة على وكالات التصنيف ومستويات التصنيف المختلفة الخاصة بالديون السيادية؛ أي ديون الدول التي تلجأ إلى الأسواق المالية لبيع سنداتها

#### التصنيف الائتماني للسندات السيادية

التصنيف الائتماني السيادي هو تقييم مستقل، تقوم به شركات خاصة تتمتع بالموثوقية، للجدارة الائتمانية للدولة. ويعكس هذا التقييم مدى قدرة الدولة على الوفاء بسداد ما عليها من ديون أو التزامات في موعدها؛ أي في الآجال المتعاقد عليها. ويصدر التصنيف الائتماني للديون السيادية للدول عن شركات/مؤسسات متخصصة يطلق عليها «وكالات التصنيف الائتماني»، من أبرزها، وكالة تصنيف مودي (Moody)، وكالة تصنيف فيتش (Fitch)، وكالة تصنيف ستاندر أند بور (S & P). وينعكس التصنيف الائتماني هذا على ثقة المستثمرين في الدولة المعنية، وعلى كلفة الاقتراض بالتالي، أي على ما يطلبه المستثمرون من فوائد لقاء توفير القروض (شراء سندات) لهذه الدولة. إذ كلما انخفض التصنيف الائتماني للدولة، أي كلما ازداد احتمال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، ارتفعت كلفة الاستدانة (أي ارتفع معدل الفائدة المطلوب، أو انخفض ثمن السند ذي سعر الفائدة الثابت) لهذه الدولة في السوق المالية الدولية. بالمقابل، كلما ارتفع التصنيف الائتماني للدولة، أي استبعاد

1 بدأت وكالة مودي بعملية مراجعة خفض التصنيف في 19 تشرين الأول 2023. وتجدر الإشارة إلى أن وكالة مودي أصدرت تنبيهاً في نيسان 2023، يتمثل في تعديل تقييمها للظرف العام في إسرائيل من «إيجابي» إلى «مستقر»، بسبب خطة إصلاح القضاء، وما تبعها من احتجاجات في الشارع الإسرائيلي

## جدول 1: نظام تصنيف الديون السيادية طويلة الأجل المتبع في وكالات التصنيف الائتماني\*

Moodys	S&P	Fitch	الوصف
Aaa	AAA	AAA	تعني سندات تتمتع بأعلى جودة ائتمانية، وأقل مستوى من المخاطر الائتمانية.
Aa1	AA+	AA+	سندات تتمتع بجودة ائتمانية عالية، ومخاطر ائتمانية ضعيفة.
Aa2	AA	AA	
Aa3	AA-	AA-	
A1	A+	A+	سندات تتمتع بجودة ائتمانية أكثر من متوسطة، ومخاطر ائتمانية ضعيفة.
A2	A	A	
A3	A-	A-	
Baa1	BBB+	BBB+	السندات ضمن هذا المستوى لديها قدرة كافية على سداد الالتزامات المالية، ولكن من المرجح أن تؤدي الظروف التجارية أو الاقتصادية إلى إضعاف هذه القدرة، بالتالي تنطوي عليها مخاطر ائتمانية معتدلة.
Baa2	BBB	BBB	
Baa3	BBB-	BBB-	
Ba1	BB+	BB+	سندات تحوي درجة من المضاربة، وتنطوي على مخاطر ائتمانية أقل من معتدلة.
Ba2	BB	BB	
Ba3	BB-	BB-	
B1	B+	B+	سندات فيها درجة من المضاربة، وتنطوي على مخاطر ائتمانية عالية.
B2	B	B	
B3	B-	B-	
Caa1	CCC+	CCC	سندات تحوي درجة أعلى من المضاربة، وتنطوي على مخاطر ائتمانية عالية.
Caa2	CCC		
Caa3	CCC-		
Ca	CC	CC	سندات فيها درجة عالية من المضاربة، مع احتمال وجودها في وضع قريب من التخلف عن السداد، ومع احتمال تحصيل أصل الدين والفائدة.
	C	C	
C			السندات التي تتمتع بأدنى مستوى من التصنيف، وتشير إلى وضع التخلف عن السداد مع احتمال ضعيف لتحصيل أصل الدين أو الفائدة.
/	D	D	
/			

درجة استثمارية\*\*

درجة مضاربة\*\*

المصدر:

ECB. (2007). WHAT "HIDES" BEHIND SOVEREIGN DEBT RATINGS? WORKING PAPER SERIES NO 711/ JANUARY 2007. Table 1, P34.

\* إشارة (+/-) تشير إلى الاختلافات النسبية في احتمال التخلف عن السداد.

\*\* تشير فئات الدرجة الاستثمارية إلى مخاطر ائتمانية منخفضة إلى معتدلة نسبياً، بينما تشير التصنيفات في الفئات المضاربة إما إلى مستوى أعلى من مخاطر الائتمان، وإما إلى وجود احتمالات أكبر للتخلف عن السداد

ومع استمرار الحرب على قطاع غزة ودخولها شهرها العاشر، واحتمال تمددها إلى أكثر من جبهة، أعلنت وكالة فيتش عن تخفيض التصنيف السيادي لإسرائيل لأول مرة في 12 آب 2024<sup>2</sup>. وجاء في بيان الوكالة أنها خفضت قدرة إسرائيل على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملية

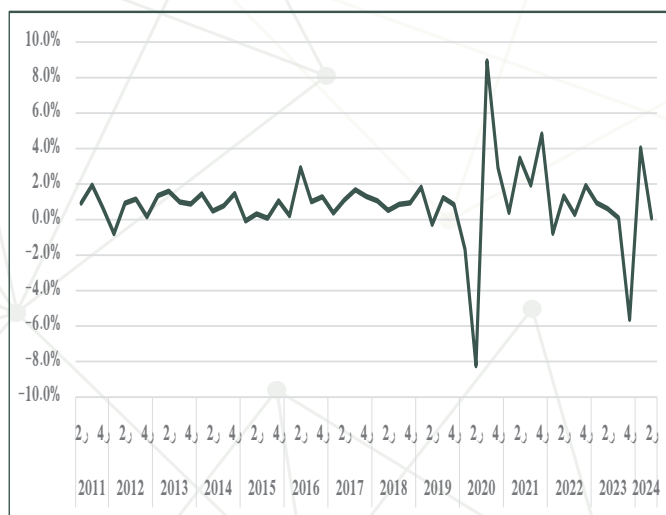
الائتماني العام 1998. بعد وكالة مودي، قامت وكالة «ستاندرد آند بور» في منتصف نيسان من العام 2024 بخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل بدرجة واحدة من (AA-) إلى (A+) مع توقعات سلبية على خلفية تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران

2 <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-israel-to-a-outlook-negative-12-08-2024>



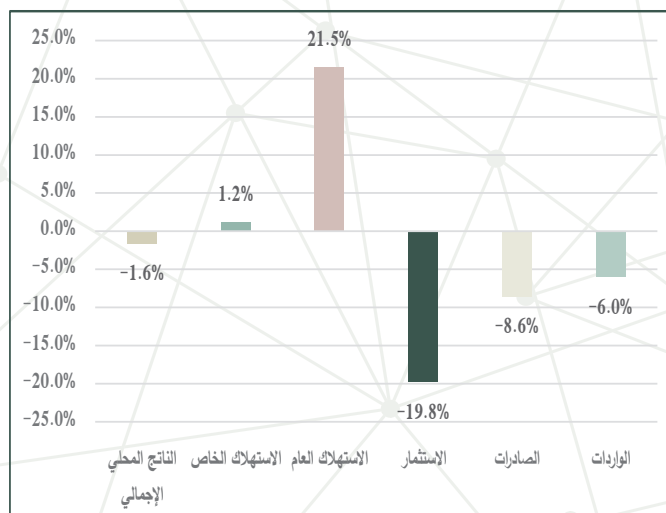
● **تباطؤ الناتج المحلي على المستوى الربعي وتراجع على المستوى السنوي** أظهرت بيانات الحسابات القومية الربعية تباطؤاً في الناتج المحلي الإسرائيلي خلال الربع الثاني من العام 2024، مقارنة مع الربع الأول من العام 2024، إذ لم يحقق الاقتصاد الإسرائيلي معدل النمو نفسه المسجل في الربع السابق (انظر الشكل 1). كما أظهرت البيانات الربعية تراجعاً بمعدل 1.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2023. ويعزى الانخفاض بين الربع الثاني من العام 2024 والربع المناظر، بشكل رئيسي، إلى انخفاض الاستثمار بنسبة 19.8%، وانخفاض الصادرات بنسبة 6.0%. وانعكس كل هذا في انخفاض الطلب الكلي بنسبة 2.6%. هذا على الرغم من ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسبة 21.5% لتغطية التكاليف المترافقة مع الحرب، وانخفاض الواردات التي تراجعت بنسبة 8.6% (انظر الشكل 2).

شكل 1: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الربع للأعوام 2011-2024 (%)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

شكل 2: التغير في مكونات الناتج المحلي الإسرائيلي الحقيقي خلال الربع الثاني 2024 مقارنة مع الربع السابق والمناظر (%)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

الأجنبية بدرجة واحدة، من مستوى A+ إلى مستوى A مع نظرة مستقبلية سلبية تعني احتمال خفض التصنيف في المستقبل القريب، وبخاصة مع وجود مخاطر من توسع الحرب إلى جبهات أخرى

ومع اقتراب إتمام الحرب عاماً كاملاً، وارتفاع تكاليفها الاقتصادية، وتساعد التوترات مع حزب الله، قامت وكالة مودي بخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل مرة ثانية خلال العام. فقد تم تخفيض التصنيف بدرجتين من (A2) إلى (Baa1) على الديون طويلة الأجل. وبالعودة إلى جدول 1 أعلاه، يتضح أن هذا التخفيض يعني أن إسرائيل باتت على بعد 3 خطوات فقط من درجة التقييم غير المحبذة للمستثمرين (درجة استثمارات المضاربة). وجاء في بيان وكالة مودي أنه تم الإبقاء على النظرة المستقبلية السلبية لإسرائيل، وهو ما يزيد الشكوك حول احتمال تخفيض إضافي في المستقبل، مع زيادة حدة توتر الأوضاع الأمنية، وتزايد المخاطر الجيوسياسية. بعد أيام قليلة من إعلان وكالة مودي خفض تصنيفها الائتماني لإسرائيل، قامت وكالة ستاندرد أند بور، مرة أخرى خلال العام، بخفض التصنيفات الائتمانية لإسرائيل على المدى الطويل من (A+) إلى (A)، على خلفية تزايد المخاطر الأمنية على ضوء ما طرأ من تصعيد في الصراع مع حزب الله في لبنان، وتوسع التصعيد مع إيران أكثر من أي وقت مضى

ترافق (أو أدى) خفض التصنيف الائتماني للسندات السيادية الإسرائيلية مع ارتفاع العائد (Yield) على هذه السندات (أي على ما يطلبه المستثمرون من أرباح لقاء شراء هذه السندات أو الاحتفاظ بها). على سبيل المثال، ارتفع العائد على سندات الـ 10 سنوات من 3.599% في كانون الأول 2022 إلى 4.880% في تشرين الثاني 2024.<sup>3</sup> هذا الارتفاع يجعل ديون الحكومة أكثر كلفة، ويمكن أن تنتج عنه زيادة عجز الموازنة، ما يؤدي إلى ضرورة رفع الضرائب لتمويل العجز، مع انعكاسات سلبية على إنفاق الأفراد ووتيرة النمو الاقتصادي. كما أنه يمكن أن يؤثر هذا سلباً على معدلات وجاذبية الاستثمار في إسرائيل، إذ يهذب المستثمرون الدوليون والشركات العالمية الاستثمار في الدول ذات التصنيف الائتماني العالي. إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض لن يقتصر على الديون من الأسواق الخارجية، بل من المرجح أن ترتفع أسعار الفائدة المحلية في الاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما يضع ضغوطاً إضافية على الأسعار، وعلى استهلاك الأفراد.<sup>4</sup>

**الخلفية الاقتصادية لتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الإسرائيلية**  
جاء تراجع التصنيف الائتماني لسندات إسرائيل نتيجة للتطورات الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد خلال الفترة القريبة الماضية، والتي جاءت، بدورها، نتيجة للحرب المستعرة التي تخوضها إسرائيل على جبهات عدة. وسوف نتناول فيما يلي أبرز الآثار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد نتيجة الحرب

3 [https://www.worldgovernmentbonds.com/country/israel/?utm\\_content=cmp-true](https://www.worldgovernmentbonds.com/country/israel/?utm_content=cmp-true)

من الجدير ذكره إقبال العديد من اليهود في العالم على شراء السندات الإسرائيلية تعبيراً عن دعمهم لإسرائيل، وذلك على الرغم من أن عائدها أقل نسبياً من عائدات السندات الأخرى المطروحة في السوق

4 <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001490551>

## ● تفاقم عجز الموازنة

أنها كانت تتوقع أن تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% قبل أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.<sup>8</sup> من جانب آخر، وبعد خفض التصنيف الائتماني للديون السيادية الإسرائيلية، ستجد إسرائيل نفسها هذا العام مضطرة إلى إعادة جدولتها ديونها، من خلال تمديد أقساطها بفوائد أعلى، هذا، بدوره، سينعكس في رفع قيمة القروض إلى 250 مليار شيكل.<sup>9</sup>

### توقعات وكالات تصنيف الائتمان للاقتصاد الإسرائيلي

كان استمرار الحرب ومهددها إلى جهات عدة، مع زيادة المخاطر الجيوسياسية، من العوامل الحاسمة التي أخذتها وكالات التصنيف الائتماني بالاعتبار عند قيامها بمراجعة تصنيف الديون السيادية لإسرائيل. كما كان ارتفاع عجز الموازنة، تزامناً مع التداعيات السلبية للحرب على الأداء الاقتصادي، من العوامل التي ركزت عليها وكالات التصنيف الائتماني عند مراجعة التصنيف الائتماني لإسرائيل. وقد طغت النظرة المستقبلية السلبية على توقعات وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى للاقتصاد الإسرائيلي، وهذا يعكس مخاوف الوكالات من قدرة إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها في ظل استمرار الحرب وتوسعها إلى أكثر من جبهة. وركزت تقارير وكالات التصنيف على العجز المالي في موازنة الحكومة الإسرائيلية، إذ أن توسع الصراع وزيادة حدته مع إيران وحزب الله يعني إنفاقاً عسكرياً متزايداً، عدا عن الزيادة في النفقات المرتبطة بتخفيف الخسائر الاقتصادية للمصالح المتضررة، والسكن البديل للأشخاص الذين تم إجلاؤهم من مستوطنات غلاف غزة، والمستوطنات المحاذية مع حدود جنوب لبنان

### ● وكالة فيتش<sup>10</sup>

تشير تقديرات وكالة فيتش إلى أن نسبة العجز المالي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبلغ 7.8% نهاية العام 2024 (4.1% في العام 2023). ومع انخفاض الإنفاق العسكري ومو الإيرادات في العام 2025، فإنها تتوقع أن تبلغ نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.6%، لكن هذا الرقم سيكون أعلى إذا استمرت الحرب في العام 2025 وامتدت إلى مناطق أخرى في المنطقة. وتتوقع الوكالة أن تزيد الحكومة الإسرائيلية الإنفاق العسكري بشكل دائم خلال السنوات القادمة (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع مستويات الإنفاق العسكري ما قبل الحرب، وبخاصة أن إسرائيل تخطط لتوسيع التجنيد الإلزامي، وزيادة الإنتاج العسكري المحلي. وتوقعت الوكالة أن تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى نحو 70% في العام 2024، وإلى نحو 72% في العام 2025. وتشير الوكالة إلى أن هذا المستوى أعلى من متوسط التوقعات لنسبة الدين العام من الناتج المحلي لدى الدول المدرجة في تصنيف «A»، والبالغ نحو 55% في العام 2025.

تشير بيانات المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية الإسرائيلية في شهر أيلول 2024، إلى أن الإيرادات للحكومة الإسرائيلية بلغت نحو 42.2 مليار شيكل دولار في شهر أيلول (أعلى بنسبة 12% عن إيرادات الشهر السابق)، وبذلك يبلغ المجموع التراكمي لإيرادات الحكومة الإسرائيلية منذ بدء العام 2024 ولنهاية شهر أيلول ما يقارب 357.3 مليار شيكل، مقارنة مع 339.2 مليار شيكل خلال الفترة المناظرة من العام السابق. على صعيد النفقات، بلغ إجمالي نفقات الحكومة الإسرائيلية في شهر أيلول 2024 نحو 51 مليار شيكل، وبذلك يصبح المجموع التراكمي لنفقات الحكومة الإسرائيلية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أيلول 2024، قرابة 450 مليار شيكل، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 31% في إجمالي النفقات، مقارنة مع الفترة المناظرة من العام 2023. ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى نفقات الحرب التي تبلغ منذ بداية العام نحو 78.3 مليار شيكل، وتبلغ القيمة الإجمالية لنفقات الحرب منذ اندلاعها ما يقارب 103.4 مليار شيكل.<sup>5</sup>

أدت الزيادة في نفقات تمويل الحرب إلى مفاقمة العجز المالي في موازنة الحكومة خلال آخر 12 شهراً، أي منذ بداية الحرب وحتى نهاية شهر أيلول 2024، لتصل إلى ما يقارب 166 مليار شيكل (92.7 مليار شيكل قيمة العجز منذ بداية العام)، أو ما يعادل 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يمثل اتساعاً في نسبة العجز من الناتج المحلي مقارنة مع شهر آب (8.3%)، وتموز (8.1%)، وحزيران (7.6%)<sup>6</sup>. وتفوق نسبة العجز المالي من الناتج المحلي حتى الآن تقديرات وزارة المالية التي توقعت بعد إقرار موازنة العام 2024 أن تبلغ حصة العجز المالي نحو 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي

## ● الدين العام

بخصوص الدين العام، يتضح ثقل كاهل الحرب على عبء الدين الحكومي لإسرائيل، إذ بلغ الدين العام للحكومة الإسرائيلية في الربع الأول من العام 2024 قرابة 1.2 تريليون شيكل (أو ما يعادل 336 مليار دولار). وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 10% مقارنة مع قيمة الدين العام للحكومة الإسرائيلية نهاية الربع الرابع من العام 2023.<sup>7</sup> زاد بنك إسرائيل من مبيعات السندات الحكومية، والاقتراض لدفع تكاليف الحرب. ففي بداية شهر آذار من العام 2024، جمعت إسرائيل 8 مليارات دولار من بيع السندات، تتراوح آجالها بين 30-5 عاماً، هذا وقد سبق أن قامت إسرائيل في بداية الحرب، وتحديدًا في تشرين الأول 2023 ببيع أدوات دين بقيمة 3.7 مليار دولار (مليار دولار منها سندات)، وذلك بغرض تمويل نفقات الحرب. وتتفق وكالات التصنيف الائتماني على أن إسرائيل ستشهد ارتفاعاً في الدين العام. وكالة مودي مثلاً سجلت أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ستصل إلى نحو 70% في العام 2024، علماً

8 <https://ratings.moodys.com/ratings-news/429502>

9 مدار. (2024). المشهد الإسرائيلي: كلفة الحرب الإسرائيلية على غزة ترفع ميزانية 2024 إلى «ذروة الميزانيات» والتمويل سيكون عبر زيادة الضرائب والمديونية العامة (الرابط).

10 <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-israel-to-a-outlook-negative-12-08-2024>

5 [https://www.calcalist.co.il/local\\_news/article/r11zmeuqby1e](https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r11zmeuqby1e)

6 <https://www.timesofisrael.com/fiscal-deficit-climbs-to-8-5-as-state-continues-to-shell-out-for-war-effort/>

7 <https://www.statista.com/statistics/1480041/israel-total-quarterly-national-debt/>

## ● وكالة ستاندرد آند بور<sup>11</sup>

- الإبقاء على القيود المفروضة على عرض العمالة في سوق العمل الإسرائيلي واستمرارها لفترة أطول، إذ من المرجح أن تمدد الحكومة مدة الخدمة العسكرية من 32 شهراً إلى 36 شهراً، إضافة إلى استمرار منع تدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي. وهذا يعني استمرار تأثر أداء بعض القطاعات الحيوية من مشكلة نقص العمالة، مثل قطاع البناء (يساهم بما يقارب 5% من الناتج المحلي الإجمالي)، إذ كانت العمالة الفلسطينية في هذا القطاع تشكل قبل الحرب ما نسبته 30% من إجمالي العاملين فيه.
- تباطؤ الاستثمارات، لأن علاوة المخاطر على ممارسة الأعمال التجارية في إسرائيل سوف تبقى مرتفعة في ظل استمرار الحرب. وتشير البيانات الربعية إلى أن الاستثمار في الأصول الثابتة أصبح أدنى بمقدار 16 نقطة مئوية عما كان عليه قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.
- التأثير السلبي لزيادة العبء الضريبي على الناتج المحلي الإجمالي، إذ سينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أقل بسبب زيادة الضرائب لتمويل نفقات الحرب.
- حالة عدم اليقين العالية حول قدرة قطاع الهايتك على الاستمرار في النمو في ظل الأحداث الراهنة.

بناء على ذلك، توقعت وكالة مودي أن يحقق الاقتصاد الإسرائيلي نمواً طفيفاً في العام 2025، ومعدل 0.5%. كما خفضت الوكالة من توقعاتها لنمو الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2026 من 4% إلى 1.5%

بعد استعراض توقعات وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى بخصوص العجز في الموازنة، نجدتها أقرب إلى الواقع من تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية التي توقعت بعد إقرار موازنة العام 2024، أن تبلغ حصة العجز المالي نحو 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يبرر -إلى حد ما- شعور وكالات التصنيف الائتماني بالقلق إزاء عدم وجود استراتيجية مالية محددة (للضرائب والإنفاق) من قبل الحكومة الإسرائيلية لإدارة الإنفاق حتى العام 2025.

من جانبها، كانت توقعات وكالة ستاندرد آند بور أكثر تشاؤماً بخصوص العجز المالي للموازنة مقارنة بتوقعات وكالة فيتش، فقد توقعت أن تبلغ نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 9% في العام 2024، مقابل 6% في العام 2025. كما توقعت أن تبلغ النسبة 5% خلال الفترة 2026-2027. كما توقعت الوكالة أن تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي 69.1% في العام 2024، و71.9% في العام 2025. ووضعت الوكالة توقعات سلبية بخصوص آفاق نمو الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القريب، مع تأثير الحالة الأمنية المتوترة على ثقة المستهلكين والمستثمرين، واستمرار التداعيات السلبية للحرب على قطاعات اقتصادية حيوية كالسياحة والبناء والزراعة، وتأثر الاقتصاد بنقص العمالة بسبب استدعاء جنود احتياط إضافيين للمشاركة في الأعمال العسكرية على جبهة جنوب لبنان. فقد توقعت الوكالة نمواً صغيراً للاقتصاد الإسرائيلي في العام 2024، ونمواً بنسبة 2.2% في العام 2025، كما توقعت أن يبدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالتعافي في العام 2026. ولقد بنت الوكالة توقعاتها على افتراض أن تستمر الحرب في قطاع غزة (مع تخفيف النشاط العسكري)، ومع حزب الله (نشاط عسكري مكثف) حتى العام 2025، كما افترضت توجيه ضربات مؤلمة تجاه إسرائيل، لكن دون أن تحدث أضراراً جسيمة، كما استبعدت الوكالة نشوب حرب إقليمية أوسع في المنطقة، تشمل تدخلاً إيرانياً أكثر مباشرة

## ● وكالة مودي<sup>12</sup>

بخصوص تداعيات الحرب على الناتج المحلي الإجمالي، أوضحت وكالة مودي في بيانها أن الحرب القائمة، التي دامت لفترة أطول من الحروب السابقة، تضعف من آفاق النمو للاقتصاد الإسرائيلي على المدى القريب والمتوسط، وبخاصة مع عدم وجود تصور واضح عن نهاية الحرب، وخلق حالة من عدم اليقين، تؤثر بشكل سلبي على ثقة المستثمرين والمستهلكين وعلى استقرار الاقتصاد. لذا، لم تفرض الوكالة في سيناريو الأساس الخاص بنمو الاقتصاد الإسرائيلي أن الحرب ستنتهي قريباً، وأن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يعود للتعافي بسرعة كما في الحروب السابقة. لذلك، ترى وكالة مودي أن التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي ستمتد إلى فترة أطول، وقد بنت الوكالة توقعاتها لنمو الاقتصاد الإسرائيلي بناء على الافتراضات التالية

11 <https://disclosure.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/-/view/type/HTML/id/3260102>

12 <https://ratings.moodys.com/ratings-news/429502>

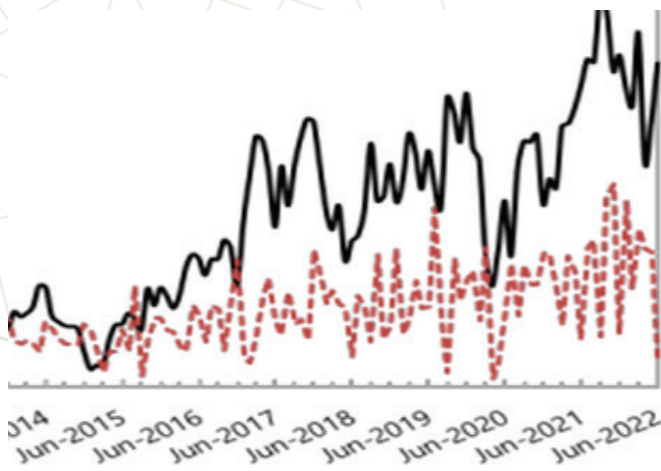
## 2. فائض الشيكال في النظام المصرفي الفلسطيني

قامت في العام نفسه المذكور 2009، بوقف خدمات التقاص النقدية مع البنوك الفلسطينية المحلية في الضفة الغربية، بذريعة المخاطر المرتبطة بعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.<sup>15</sup> منذ ذلك الحين، باتت أزمة ترحيل فائض الشيكال مشكلة جديدة، وتحدياً زمنياً يواجهه القطاع المصرفي الفلسطيني

يشير تقرير البنك الدولي إلى أن السنوات الأخيرة، تحديداً الفترة ما بين 2013-2021، شهدت ارتفاعاً كبيراً ومستمراً في كمية فائض الشيكال المتراكم لدى النظام المصرفي الفلسطيني. وكان يتم تبني حلول مؤقتة طوال هذه الفترة، إثر ضغوط من جهات مختلفة، للتخفيف من أزمة تكس الفائض على شكل ترحيل كميات استثنائية بالتوافق بين سلطة النقد والبنك المركزي الإسرائيلي، تتجاوز الكوتا الشهرية، كما حدث، على سبيل المثال، في الربع الرابع من العام 2021، والربع الأول من العام 2022.<sup>16</sup>

ولكن، على الرغم من رفع سقف كميات الكاش المسموح بترحيلها، وعمليات الترحيل الاستثنائية، ما زالت البنوك الفلسطينية تعاني من تكس الشيكال. ويوضح الشكل 1 الهوة المتسعة بين كميات الشيكال المرحلة وكميات فائض الشيكال لدى المصارف العاملة في فلسطين. ويسجل التقرير أنه مع منتصف العام 2022 كانت البنوك الفلسطينية تحتفظ بفائض نقدي من الشيكال بلغ نحو 5 مليارات شيكل (ما يعادل 7.2% من أصول القطاع المصرفي). ووصلت أعلى قيمة احتفظت بها البنوك الفلسطينية من الفائض في العام 2021، حين بلغت نحو 6 مليارات شيكل

شكل 1: فائض الشيكال والكاش المرحل خلال الفترة 2013-2022 (مليون شيكل)



15 استمر بنك المراسلة العامل مع البنوك الوافدة العاملة في الضفة الغربية (بنك ديسكونت) بتقديم الخدمات المصرفية لهذه المصارف حتى نهاية العام 2017. يذكر التقرير أنه في الربع الرابع 2021 تم شحن 2.4 مليار شيكل فوق الحد/الكوتا الربعية، وكذلك 2.3 مليار في الربع الأول 2022، وجرى تكرار هذه العملية بنفس الكمية في الربع الثالث 2022.

فائض الشيكال هو واحد من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الفلسطيني وتهدد استقراره، وهو مشكلة متكررة منذ العام 2009. ولقد حذرت سلطة النقد الفلسطينية في أكثر من مناسبة، كان آخرها في شهر آب 2024، من مغبة استمرار إسرائيل في عرقلة استلام فائض الشيكال من البنوك الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية. وأكدت سلطة النقد على انعكاسات ذلك على قدرة البنوك الفلسطينية في تمويل عمليات التجارة، ودفع أثمان السلع والخدمات للشركات والموردين الإسرائيليين، بسبب حرمانها من تغذية حساباتها في بنوك المراسلة الإسرائيلية

سلط تقرير موسع صادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2022 الضوء على قضية فائض الشيكال لدى المصارف العاملة في فلسطين. سنتناول هنا أبرز ما جاء في هذا التقرير، مع تركيز على مصادر فائض الشيكال وتكاليفه على النظام المصرفي، إضافة إلى أبرز التوصيات التي جاء بها التقرير.<sup>13</sup>

### تعريف الفائض والخلفية التاريخية

نقل تقرير صندوق النقد تعريف فائض الشيكال عن سلطة النقد الفلسطينية: «فائض الشيكال هو الكاش المتوفر في خزائن البنوك الفلسطينية الذي يفوق نسبة 6% من إجمالي قيمة الودائع قصيرة الأجل لديها بعملة الشيكال».<sup>14</sup> وينص بروتوكول باريس الاقتصادي على إعادة الفائض النقدي من الشيكال إلى البنك المركزي الإسرائيلي، كونه البنك الذي يسك عملة الشيكال. قبل العام 2009، كانت البنوك الفلسطينية في الضفة والقطاع تشحن/ترحل ما تراكم لديها من فائض الشيكال إلى الحسابات الخاصة بها الموجودة في بنوك المراسلة الإسرائيلية حسب كوتا معينة ودون عراقيل. وكانت تقوم باستخدام هذه الأموال لتمويل عملياتها التجارية. ولكن هذا الوضع تغير بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية في العام 2007 أنها تعتبر قطاع غزة «كياناً معادياً»، وما ترتب على ذلك من قيام البنوك الإسرائيلية في العام 2009، بقطع علاقتها المصرفية مع البنوك العاملة في قطاع غزة، وعدم سماحها، منذ ذلك الحين، بترحيل فائض الشيكال من فروع البنوك الفلسطينية العاملة هناك

بلغت كوتا ترحيل الفائض من البنوك الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية نحو 6 مليارات شيكل في العام 2009. وعلى الرغم من زيادة الكوتا بشكل ملحوظ (إلى 18 ملياراً حالياً) فإن هذا لم يكن كافياً لحل إشكال الفائض، وبخاصة أن بنوك المراسلة الإسرائيلية

13 IMF (2022). "West Bank and Gaza: Selected Issues," IMF Staff Country Reports. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/09/15/West-Bank-and-Gaza-Selected-Issues-523402>

14 تلتزم البنوك بأن تحتفظ بنسبة 6% من إجمالي الودائع من كل عملة، تشتمل على 3% من النقد الورقي في كل فرع من فروع البنوك، و3% من إجمالي الودائع، لتلبية احتياجات السحب اليومي للعملاء. إضافة إلى ذلك، يجب على البنوك تلبية متطلبات الاحتياطي لدى سلطة النقد الفلسطينية، والبالغ نحو 9% من الودائع على جميع العملات

## تكاليف الاحتفاظ بفائض الشيكال

يجمع تقرير صندوق النقد الدولي التكاليف المترتبة على احتفاظ البنوك الفلسطينية بالفائض النقدي من الشيكال تحت العناوين التالية

- التكلفة المترتبة بصعوبة إدارة البنوك الفلسطينية لعملياتها وسيولتها بكفاءة بسبب حالة عدم اليقين من إمكانية ترحيل فائض الشيكال، إضافة إلى حرمان المصارف من فرص زيادة محفظتها وحصتها من السوق، وخسارة العملاء من القطاعات الاقتصادية التي تعتمد المعاملات فيها على الكاش (مثل محطات الوقود، والمحلات التجارية، والمطاعم) والتي تودع مبالغ كبيرة من النقد.
- تكاليف الفرصة البديلة المترتبة على الاحتفاظ بفائض الشيكال، وهي الفائدة التي كان يمكن أن تجنيها المصارف في حال تمكنت من إيداع الفوائض في حسابات تحمل فوائد في المصارف الإسرائيلية.
- تكاليف الاقتراض بالشيكال: عند انخفاض مستوى السيولة في حسابات المصارف الفلسطينية لدى بنوك المراسلة الإسرائيلية، تضطر المصارف إلى اقتراض الشيكال من سلطة النقد الفلسطينية لتسوية عملياتها التجارية عبر بنوك المراسلة. وفي بعض الحالات تضطر المصارف الفلسطينية إلى مبادلة الدينار أو الدولار للحصول على الشيكال لتسوية المعاملات التجارية بين عملائها والتجار الإسرائيليين، في الوقت الذي تترع فيه خزائنها داخل فلسطين بكميات كبيرة من الشيكال.<sup>17</sup>
- تتحمل المصارف الفلسطينية تكاليف عالية بالعلاقة مع الأمن والتأمين على مبالغ الشيكال الكاش المتراكمة. ويشير التقرير إلى أن تكاليف الأمن والتأمين بلغت ما يقارب 12 مليون دولار في العام 2021. من ناحية أخرى، تضطر المصارف، في الحالات التي تصل فيها الطاقة الاستيعابية لخزائن النقد في فروعها إلى الحد الأقصى، إلى بناء خزائن محصنة جديدة. كما تتكبد البنوك خسائر إضافية بسبب ارتفاع تكلفة النقل أثناء البحث عن خزائن في فروع أخرى لديها حيز أو متسع لتخزين الكمية المتراكمة من فائض الشيكال.
- تكلفة فحص مبالغ الشيكال المستعادة من البنوك الفلسطينية. كان هذا الفحص يتم تلقائياً، ولكن قام بنك إسرائيل في العام 2009، بفرض ضرورة تسمية مركز اختبار معتمد كشرط لإيداع المبالغ في البنك المركزي الإسرائيلي. ويستوفي هذا المركز الخاص مبلغ فحص تتحمله المصارف الفلسطينية بقيمة 1,200 شيكل على كل مليون شيكل يتم فحصه. وارتفع الرسم إلى 1,500 شيكل بعد ذلك.
- أخيراً، الخسارة المترتبة على الوقت المنقضي في التفاوض بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الإسرائيلي على الترتيبات المترتبة بترحيل الشيكال؛ سواء كانت الشحنتات الدورية أو الاستثنائية من فائض الشيكال.

قدّر تقرير صندوق النقد الدولي أن إجمالي التكاليف التي تتحملها المصارف الفلسطينية بالعلاقة مع مشكلة فائض الشيكال تؤدي إلى تخفيض أرباح هذه المصارف بنسبة 20%. يجدر التنبيه إلى أن تبعات أزمة فائض الشيكال لا تقتصر على المصارف، بل تمتد إلى كامل الاقتصاد الوطني. إذ أن قصور ودائع المصارف الفلسطينية في بنوك المراسلة الإسرائيلية يمكن أن يجعل هذه المصارف عاجزة عن تمويل عمليات استيراد التجار الفلسطينيين من البضائع من التجار الإسرائيليين، أي إلى تعطل شامل في سلاسل العرض. ولقد تعزز هذا الاحتمال مع فرض إسرائيل في العام 2022 سقفاً على استخدام الكاش في المدفوعات يبلغ 6 آلاف شيكل لكل صفقة؛ أي أن فرص استخدام التجار الفلسطينيين الكاش لتسديد مدفوعاتهم للتجار الإسرائيليين باتت محدودة

### تدفق الشيكال وإعادة شحنه

تدعي إسرائيل أن فائض الشيكال في المصارف الفلسطينية ناتج عن عمليات وصفقات تجارية غير مشروعة (تهريب وغسل أموال)، وأن كميات الشيكال في حوزة هذه المصارف ليس لها مصادر أو مبررات مقبولة. على أن تقرير صندوق النقد الدولي فند هذا الادعاء. حدد التقرير أربعة مصادر لتدفق الشيكال وتراكمه في النظام المصرفي الفلسطيني

- دخل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات. قدر التقرير عددهم من الضفة الغربية بنحو 154,450 في العام 2021، وأنهم حصلوا على 17.4 مليار شيكل. وافترض التقرير أن 95% منهم حصلوا على أجورهم كاش بالشيكال (أي أن المبلغ المحوّل بالكاش بلغ 16.5 مليار شيكل). ولكن التقرير يذكر أن عدد العمال يمكن أن يكون أكبر بكثير، ويصل إلى 215 ألف عامل؛ أي أن رقم تحويلات العمال الكاش الفعلي هو أقل من الفعلي بشكل ملحوظ.
- تدفق الشيكال عبر نشاط التجارة غير المنظمة. ويحدد التقرير المبلغ الصافي (أي الداخل ناقص الخارج) بنحو 1,347.5 مليون شيكل في العام 2021.
- مشتريات فلسطيني 1948 وسكان القدس. يفصل التقرير تدفق الشيكال بتأثير أنواع المشتريات والمدفوعات المختلفة هنا، بما فيها تفضيل أهل 48 والقدس الشرقية شراء الدينار الأردني من الضفة في طريقهم إلى الأردن، وشراء البنزين، ودفع أقساط الجامعات، إلى جانب مشتريات الخضروات والمأكولات والملابس، وزيارة المطاعم والفنادق وغيرها من أسواق الضفة. ويذكر التقرير أن التقديرات غير الرسمية وضعت إجمالي تحويل الشيكال عبر هذا البند على 3.72 مليار شيكل في العام 2020. يضاف إلى ذلك مبلغ 1.01 مليار شيكل لقاء مشتريات أهل 48 من الذهب والمساكن/الأراضي، وبخاصة في أريحا في العام 2020.
- ارتفاع تدفق الشيكال إلى النظام المصرفي بسبب تعزيز الشمول المالي. يذكر التقرير أن عدد الحسابات المصرفية بعملة الشيكال ارتفع بمقدار 78,000 حساب بين 2020 و2021، كما زادت قيمة الودائع بالشيكال بمقدار 1 مليار بين العامين.

17 بلغت معاناة المصارف الفلسطينية من المشكلة حداً قام به بعضها بالتوقف عن قبول ودائع الشيكال من الجمهور، ولكن هذه المصارف تراجعت عن هذا بعد تنبيه من سلطة النقد الفلسطينية

التجارة والتدفقات الرسمية الأخرى بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

- من الممكن أن يساهم دفع أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلكترونياً من التخفيف من تراكم الشيكال.
- تحسين البنية التحتية وخدمات الدفع عبر الحدود، يمكن أن يساعد في تخفيف مشكلة ارتفاع السيولة النقدية بعملة الشيكال في النظام المصرفي الفلسطيني.
- إجراء تعديلات دورية منفصلة على كمية الشيكال المسموح بشحنها، بحيث تعتمد هذه التعديلات على مقاييس واضحة تعكس مصادر تدفق النقد من الشيكال، وقيمة التدفق من كل مصدر.

لا يخفى أن هذه التوصيات بعيدة عن تقديم حلول مرضية لمشكلة فائض الكاش. وهي في أفضل الحالات اقتراحات لمسكنات مؤقتة لا تتطرق إلى جوهر المشكلة، ولا تضمن عدم تكرار وقوعها. الإشكال بالأساس يعود إلى سلوك السلطات الإسرائيلية التقليدي في استخدام أدوات سيطرتها الاقتصادية لأغراض الابتزاز السياسي، وهو أمر لا يستطيع صندوق النقد الدولي الاعتراف به، ناهيك عن تقديم وصفة ناجعة لعلاجها.

التخزينية لهيئة البترول. هذا إضافة إلى تحديات لها علاقة بالسلامة العامة، بسبب طبيعة عمل القطاع، وضعف التشريعات المكتملة ذات العلاقة. وحتى يتم فهم هذا القطاع، قامت الدراسة بتحليل مفصل لمؤشرات القطاع، ولكيفية انتشار محطات الغاز ومستويات الطلب ومقاييس الأداء باستخدام البيانات الثانوية المتاحة من قبل الجهات الرسمية. وشمل التحليل مقارنات بالمعايير والممارسات الدولية في الدول المجاورة مثل الأردن ومصر وإسرائيل. كما قامت الدراسة بتنفيذ مسح على مستوى الطلب (الأسر)، والعرض (شركات الغاز)، لجمع البيانات وتحليلها حول أنماط استهلاك الغاز، وجودة الخدمة، والقدرات الإنتاجية، والعمليات التشغيلية، وغيرها من المؤشرات الضرورية لبناء فهم معمق لقطاع الغاز وتقييم أدائه. وساعدت هذه المسوحات الاستقصائية في تقييم درجة المنافسة في السوق، وتعريف التحديات التي تواجه القطاع من وجهات النظر المختلفة

#### الطلب على غاز البترول المسال

بلغ استهلاك البترول المسال في الضفة الغربية وقطاع غزة قرابة 227.7 ألف طن من غاز البترول المسال العام 2022، موزعاً بين

يتوصل التقرير، بناء على التحليل المفصل لمصادر تدفق الشيكال وكميات الشيكال المسترجعة نظامياً، إلى النتيجة التالية: «إن كميات ترحيل الشيكال ليست متناسبة مع تدفق الشيكال». ويسجل الجدول 1 مبالغ فائض الشيكال المسجلة حسب تقييم صندوق النقد، وحسب تعريف سلطة النقد الفلسطينية

#### جدول 1: تقدير فائض الشيكال في النظام المصرفي الفلسطيني (مليار شيكل)

2021	2020	
3.3	2.1	فائض الشيكال (تقييم صندوق النقد)
4.6	3.0	فائض الشيكال (تعريف سلطة النقد)

#### التوصيات

خرج التقرير بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تعالج جزئياً إشكالية فائض الشيكال

- السماح للبنوك الفلسطينية بإيداع فائض الشيكال لديها في خزينة سلطة النقد الفلسطينية، بدلاً من الاحتفاظ به في خزائن فروعها.
- الدولار، من الممكن أن تكون حلاً لتراكم الكاش من حيث المبدأ، ولكنها على أرض الواقع لن تكون عملية نظراً لحجم

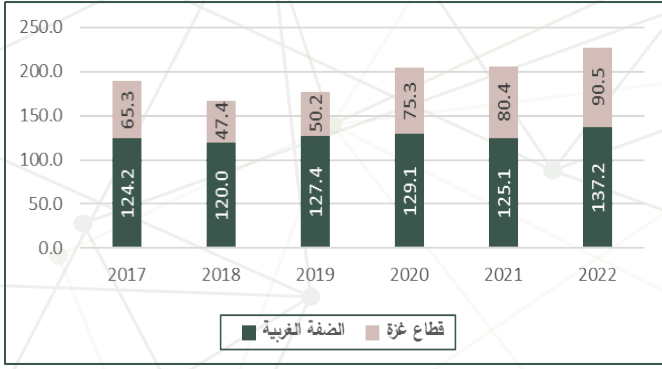
### 3. سوق توزيع الغاز في فلسطين: البنية والمشكلات

يعاني سوق توزيع الغاز في فلسطين من مشاكل مزمنة تتمثل في سوء توزيع محطات توزيع الغاز على المناطق الجغرافية والمراكز السكانية، والتزام شديد على الحصول على رخص إنشاء المحطات، وغياب الشفافية في منح التراخيص. وهناك خلاف وتوتر كبير بين توجهات الحكومة فيما يخص آليات تنظيم هذا القطاع الحيوي وإطار عمله، وبين توجهات القطاع الخاص. ولقد انعكس هذا الخلاف في تجميد القرار بقانون رقم 6 العام 2023، الذي تضمن التوجهات الحكومية لإعادة تنظيم القطاع، إثر تقديم مذكرات احتجاج من قبل نقابة محطات الغاز في فلسطين. سعت دراسة حديثة صادرة عن معهد «ماس» إلى دراسة قطاع توزيع الغاز في فلسطين لتوفير فهم أفضل لعمل القطاع، وتقديم توصيات مبنية على البيانات، لإعادة تنظيمه وتطوير أدائه.<sup>18</sup>

يواجه قطاع الغاز في فلسطين تحديات خاصة بسبب الترتيبات السياسية والتجارية القائمة. وأبرز هذه التحديات يتمثل في حصر استيراد الغاز من إسرائيل فقط، ما ينتج عنه تحكمها بالأسعار، وتهريب الغاز، وسوء توزيع محطات الغاز، وانخفاض السعة

18 حبيب الحن، ومسييف مسيف. (2024). سوق الغاز في فلسطين - الواقع والتحديات. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

الشكل 1: استهلاك غاز البترول المسال في فلسطين حسب المنطقة، 2017-2022 (ألف طن)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء للفلسطيني، جداول الطاقة وميزان الطاقة، 2017-2022.

الساري حالياً. ويجدر الذكر أن إجراءات العمل بالغاز تختلف عن إجراءات العمل في البترول (البنزين، والسولار) وذلك لخصوصية مادة الغاز وخطورتها العالية أيضاً

تتم إدارة شركات توزيع الغاز مالياً وتسويقياً من قبل أصحابها في إطار قانون وتعليمات الهيئة العامة للبترول. وترتبط آلية عمل هذا القطاع بجهات عدة، كل حسب وظيفته ودوره المحدد، وهذه الجهات هي الهيئة العامة للبترول، ومصدر توريد الغاز (الشركات الإسرائيلية)، والنقابة العامة لأصحاب شركات الغاز في فلسطين، وشركات نقل الغاز من المخازن إلى شركات التعبئة، وشركات (محطات) تعبئة الغاز المحلية، وموزعو ووكالات الغاز. وتقوم الهيئة العامة للبترول بإبرام الاتفاقيات مع الشركات الإسرائيلية، كما تتولى الهيئة تحديد السعر التنظيمي للغاز بداية كل شهر

### محطات بيع الغاز

توصلت الدراسة إلى وجود 32 محطة تعبئة غاز في الضفة الغربية (منها أربع محطات لا تعمل، ومحطة هُدمت)، و1,308 وكالات غاز، تحصل على إمداداتها من الهيئة العامة للبترول (التي تستورد الغاز من إسرائيل). وتحكم قطاع التوزيع أسعار تنظيمية تحددها الهيئة العامة للبترول بداية كل شهر، مع هامش ربح ثابت لمحطات تعبئة الغاز

أظهرت الدراسة أن كل محطة تعبئة غاز تغطي حوالي 173.4 كيلومتر مربع بالمتوسط من مساحة الضفة الغربية، وتخفض التغطية إلى 62.6 كيلومتر مربع عند أخذ المناطق التي تخضع حصرياً للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية، وهي مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة نسبياً. وتتمتع محافظة الخليل بأعلى تغطية جغرافية لكل محطة وأعلى تغطية على مستوى عدد الأسر المخدومة. كما أظهر تحليل نتائج مسح محطات تعبئة الغاز أن المحطات تعمل بنحو 33% من قدرتها الإنتاجية بالمتوسط، وأنها تواجه جملة من التحديات مثل الاعتماد الكبير على وكالات الغاز، وتهريب الغاز، والمنافسة الشديدة

137.2 ألف طن في الضفة الغربية و90.5 ألف طن في قطاع غزة. وتستورد فلسطين الغاز حصراً من حقل غزة مارين الإسرائيلي. والقطاع المنزلي/الأسري هو المستهلك الأكبر للغاز في فلسطين، بحصة 82.1% من إجمالي الاستهلاك في العام 2022. وقطاع التجارة والخدمات العامة هو ثاني أكبر مستهلك للغاز (6.3%)، يليه قطاعات النقل (5.9%)، والصناعة (4.7%)، والزراعة (1.1%). ارتفع استهلاك الغاز في فلسطين، بشكل ملحوظ، خلال السنوات الخمس الماضية بمعدل 4.2% سنوياً. وتركز النمو في قطاع غزة (9.6%) مقارنة مع الضفة الغربية (2.1%). ولكن حافظت حصة الفرد من استهلاك الغاز على مستواها نفسه تقريباً في الضفة الغربية على مدى السنوات الخمس الماضية، مقابل ارتفاعها تدريجياً في قطاع غزة بين 2017-2022. ويوضح الشكل 1 تطور استهلاك فلسطين من الغاز

### حصة الفرد في فلسطين والتغطية الجغرافية والديموغرافية لمحطات توزيع الغاز بالمقارنة مع بعض الدول

بلغت حصة الفرد من إجمالي استهلاك غاز البترول المسال سنوياً نحو 42.5 كيلو، بواقع 43 كيلو في الضفة الغربية و41.8 كيلو في قطاع غزة. وللمقارنة، بلغت حصة الفرد من استهلاك الغاز المسال نحو 59.1 كيلو في إسرائيل، و19 كيلو في الهند في العام 2022. أما حصة الفرد من إجمالي استهلاك الغاز في القطاع المنزلي، فبلغت في فلسطين نحو 38 كيلو العام 2022، مقارنة بنحو 31 كيلو في الأردن و24.8 كيلو في لبنان في العام نفسه

أما بالنسبة للتغطية الجغرافية، تغطي كل شركة تعبئة غاز نحو 173.4 كم<sup>2</sup> من مساحة الضفة الغربية، ولكن هذا التقدير لا يعكس واقع تعقيدات الجغرافيا السياسية في فلسطين، إذ أن الرقم يشمل المناطق المسماة «ج»، التي تنخفض فيها الكثافة السكانية بنسبة كبيرة. تعمل في الأردن ثلاث محطات تعبئة غاز تخدم 11.3 مليون نسمة؛ أي 3.8 مليون نسمة لكل محطة. لكن، من الصعب المقارنة مع الأردن بسبب اعتمادها نموذج مختلف في توزيع الغاز، حيث تمتلك شركة مصفاة البترول الأردنية جميع محطات تعبئة الغاز. وفي مثال آخر، يوجد في تركيا 4,411 محطة تعبئة غاز، تخدم 85 مليون نسمة، أي نحو 19 ألف نسمة لكل محطة. أما في إسرائيل، فهناك 14 محطة تعبئة غاز، تخدم 9.6 مليون نسمة، أي نحو 682 ألف نسمة لكل محطة

### آلية تنظيم قطاع توزيع الغاز وإدارته

يستمد قطاع الغاز إطاره القانوني من قوانين وأنظمة الهيئة العامة للبترول، التي أنشئت العام 1994، وكانت تتبع لرئيس السلطة الفلسطينية، وجرى في العام 2003 إلحاقها بوزارة المالية. وتم في العام 2018 إعادة تشكيلها كمؤسسة حكومية مستقلة داخل وزارة المالية، وهذا يعني أن تابعيتها تعود إلى وزارة المالية، ومن ثم إلى مجلس الوزراء الفلسطيني. وفي هذا الإطار، تم إصدار نظام تراخيص البترول والغاز العام 2008، الذي يعتبر النظام الأساس

وعلى المناطق المسماة (ج). لمعالجة التحديات وتعزيز كفاءة قطاع الغاز وسلامته، أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في نظام التراخيص، وتنفيذ ضوابط أكثر صرامة لمنع التهريب، وتوفير حوافز اقتصادية للامتثال، وزيادة طاقة التخزين المركزي. كما أكدت النتائج على ضرورة عمل تحسينات على إجراءات السلامة العامة، والاستثمار في تقنيات السلامة المتقدمة، وتوحيد إجراءات السلامة في جميع المحطات. هذا إضافة إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل لمحطات الغاز على أساس الكثافة السكانية والطلب، وإنشاء قنوات اتصال شفافة بين الجهات الحكومية وأصحاب المحطات لتسهيل حل المشكلات، واتخاذ القرارات بكفاءة، إضافة إلى معالجة قضايا المحطات المتعثرة والمتوقفة عن العمل

اتضح من الدراسة أن المستهلكين يعتمدون الشراء من وكالات الغاز مقارنة بالتعبئة المباشرة من محطات الغاز. على ذلك، فإن زيادة عدد محطات تعبئة الغاز قد لا تحسن إمكانية الوصول إلى المستهلكين بشكل كبير. ويستفاد من نتائج مسح الأسر الفلسطينية، أن هناك مستوى رضى جيداً عن أداء محطات تعبئة الغاز، مع الإشارة إلى بعض السلبيات مثل إغلاق الطرق في الفترة الأخيرة، وطول أوقات الانتظار في فصل الشتاء، ومخاوف تتعلق بإجراءات السلامة العامة

### التوصيات

في المحصلة، يواجه قطاع الغاز العديد من الإشكاليات التنظيمية بسبب خصوصية السوق الفلسطيني الذي يعاني من فوضى وضعف الرقابة نتيجة عدم وجود سيادة فلسطينية على الحدود،